تأثير الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية في تحسين أداء القطاع الصحي

(دراسة ميدانية في المشافي العامة في الساحل السوري)

د. سامر أحمد قاسم* د. رامي محمد ** علي إبراهيم***

(الإيداع: 21 آيار 2024 ، القبول: 30 حزيران 2024)

الملخَص:

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية بأبعاده (الفساد التنظيمي، الفساد السلوكي، الفساد المالي، الفساد الجنائي) في تحسين أداء القطاع الصحي.

اعتمد الباحث على المقاربة الاستنباطيَّة، واعتمد على المنهج الوصفي لتوصيف متغيِّرات البحث وتحليلها اعتماداً على البيانات الأَولية الَّتي تمَّ جمعها، حيث قام الباحث بدراسةٍ ميدانيةٍ على المشافي العامة في الساحل السوري لجمع البيانات الأَوليَّة اللاَّزمة، كما تمَّ قياس المتغيِّرات على كافة البيانات الأَوليَّة الَّتي تمَّ جمعها من خلال استبانة تَّم تصميمها من خلال اطِّلاع الباحث على الدِّراسات والأَدبيَّات السَّابقة، ومن أجل اختبار الفرضيَّات قام الباحث بتفريغ البيانات الأَوليَّة في قاعدة بيانات تمَّ تحليلَها باستخدام برنامج SPSS إصدار /20/.

توصلت الدراسة إلى أنه بلغ معامل الارتباط بين الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي 0.673، وهذا يدل على وجود ارتباط بين الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي وهذا ما أكدت عليه الفرضيات، وتشير نتائج الدِّراسة إلى أن الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية مهم جداً بالنسبة للمشفى؛ حيث يلعب الحد من الفساد الإداري دوراً رئيساً في تحسين أداء القطاع الصحي، وأثبتت نتائج اختبار الفرضيات الأربع الفرعية هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الحد من الفساد الإداري (الحد من الفساد التنظيمي، الحد من الفساد السلوكي، الحد من الفساد المالي، الحد من الفساد الجنائي) وأداء القطاع الصحي، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون على التوالي (0.646، 0.666، 0.757، 0.695) وهو يدلّ على ارتباط مقبول وطردي بين أبعاد الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي في المشافي محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري؛ التنمية الإدارية؛ الفساد التنظيمي، الفساد السلوكي، الفساد المالي، الفساد الجنائي، أداء القطاع الصحي.

*. أستاذ، عضو هيئة تدريسية قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

*أستاذ مساعد ـ عضو هيئة تدريسية قسم إدارة الأعمال ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة تشرين ـ اللَّاذقية ـ سورية.

** طالب دكتوراه، في قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The effect of reducing administrative corruption is one of the indicators of administrative development in improving the performance of the health sector

(Field study in public hospitals on the Syrian coast)

Dr. Samer A Qasem* **Dr. Rami Mohammed**** **Ali Ibrahim*****

(Received: 21 May 2024, Aceepted: 30 June 2024)

Abstract:

The study aimed to determine the effect of reducing administrative corruption, one of the indicators of administrative development, along its dimensions (organizational corruption, behavioral corruption, financial corruption, and criminal corruption) in improving the performance of the health sector.

The researcher relied on the deductive approach and relied on the descriptive approach to describe the research variables and analyze them based on the primary data collected. The researcher conducted a field study on public hospitals on the Syrian coast to collect the necessary primary data. The variables were also measured on all the primary data collected from During a questionnaire that was designed through the researcher's review of previous studies and literature, and in order to test the hypotheses, the researcher transcribed the raw data into a database that was analyzed using SPSS version //20.

The study found that the correlation coefficient between reducing administrative corruption and improving the performance of the health sector was 0.673, and this indicates that there is a link between reducing administrative corruption and improving the performance of the health sector, and this is what the hypotheses confirmed. The results of the study indicate that reducing administrative corruption is one of the indicators of development. Administration is very important for the hospital; Reducing administrative corruption plays a major role in improving the performance of the health sector, and the results of testing the four sub-hypotheses proved that there is a statistically significant relationship between the dimensions of reducing administrative corruption (reducing organizational corruption, reducing behavioral corruption, reducing financial corruption, reducing corruption Criminal) and the performance of the health sector, where the Pearson correlation coefficient reached respectively (0.646, 0.666, 0.757, 0.695), which indicates an acceptable and direct correlation between the dimensions of reducing administrative corruption and improving the performance of the health sector in the hospitals under study..

Keywords: Administrative corruption; Administrative development; Organizational corruption, behavioral corruption, financial corruption, criminal corruption, health sector performance.

*. Professor in the Department of Business Administration – Faculty of Economics – Tishreen University.

*. Assistant Professor in the Department of Business Administration – Faculty of Economics – Tishreen University.

* . Ph.D in the Department of Business Administration - Faculty of Economics - Tishreen University.

1ـ المقدمة Introduction:

يمثل الأداء بالنسبة للقطاع الصحي مفهوماً جوهرياً مهماً فهو المرآة العاكسة لأنشطة القطاع الصحي وإنجازاتها، كما يمثل نتائج النشاط الشمولي الذي تمارسه المشافي والقطاعات الصحية ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها، إذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة وقابلية القطاع على تحقيق أهدافه.

الفساد الإداري هو أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، لأنه يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها، والفساد الإداري ظاهرة متعددة الجوانب بالنظر لتعدد صوره ومظاهره التي أخذت تتجاوز حدود الدولة الواحدة، لتصبح ظاهرة دولية معولمة، لم يعد من الممكن التعامل معها من خلال الإجراءات الوطنية فقط، خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي كان من انعكاساته السلبية تطور وسائل وأساليب ارتكاب الفساد الإداري الذي أصبح يتخذ أشكالا جديدة ومتطورة يصعب التعرف عليها أحيانا، كما تفنن مرتكبوه في كيفية زيادة ثرواتهم بصورة غير مشروعة، ولم تعد الوظيفة العامة لديهم أداة لخدمة المجتمع، وإنما أصبحت سلعة يتاجرون بها ويستثمرون سلطاتها لتحقيق أغراضهم الشخصية ومصالحهم الخاصة بل ومصالح أقاربهم وأصدقائهم. وانطلاقاً من هنا فإن الفساد ظاهرة معقدة، تنطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ومن ثم فقد تكون ذات أسباب متعددة، بعضها ناتج عن البيئة الاقتصادية والظروف المعيشية، وبعضها ناتج عن البيئة الاجتماعية أوعن بيئة العمل الداخلية كانعدام الرقابة الإدارية وقصور القوانين وعدم وضوحها وفشل الإدارة في استخدام أدوات فعالة لقياس الأداء ووضع الأنظمة والقواعد التي تساعد على الحد من الفساد الإداري ومعالجته وبالتالي فإن معظم حالات الفساد لها تداعيات خطيرة أهمها تأثيره السلبي في التنمية، وتحويل أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانيات، وانخفاض فعالية وكفاءة عمليات التنمية، ومن ثم خلق حالة من القلق وعدم الرضا. وبناءً عليه: الفساد مشكلة تتسم بالخطورة نظراً لفداحة الآثار السلبية المترتبة عليه، فهو وباء ينخر كيان المجتمع، ويهدم قيمه الأخلاقية، ويعيق برامج التنمية والتقدم، إن وجود الفساد واستمراره يؤدي إلى انخفاض في المكانة الاجتماعية والهيبة في النظام الإداري، وانعدام الثقة بالمؤسسات الحكومية، كما أنه يؤدي لتوسيع الهوة بين الحكومة والشعب. ومن أجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب تنفيذ برامج اصلاح متنوعة بدعم سياسي قوي واستراتيجية خاصة لتحديد المشكلة وعلاج أسبابها، وهذا يتطلب تظافر جميع الجهود من تعاون الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع ومؤسساته، وغرس وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية في الإدارة والمجتمع والاستفادة من التجارب الدولية.

إن الغاية من الدِّراسة الحاليَّة هو بيان تأثير الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية في تحسين أداء القطاع الصحي في المشافي العامة في الساحل السوري.

2ـ مشكلة البحث Research Problem:

هناك توجُّه حقيقي لدى إدارات المشافي العامة في مجال القطاع الصحي في سورية نحو تحسين الأداء من خلال تخفيض الآثار السلبية التي أفرزتها الحرب وتحسين واقع عمل هذه المنظمات، وكان من أهم مفرزات الحرب التي تعرضت لها البلاد تزايد كبير في عدد المرضى خلال سنوات الحرب على سورية عن العام 2010، وهذا يدل على أنّ عدد المرضى تأثر بشكل واضح بالحرب على سورية، وبالعقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على آلية عمل المشافي، والمتمثلة في قلة مصادر التمويل للمشافي، وتقليص الفترات المتاحة، بالإضافة إلى توقف عجلة الإنتاج وتركز أغلب الواردات السورية في بعض المواد الخام الأولية، وارتفاع مؤشر التبعية التكنولوجية، كل هذه الجوانب أثرت على مستوى أداء القطاع الصحي، وفي هذا الصدد وضمن التوجه الحكومي نحو تنمية مختلف قطاعات الدولة، فقد تم طرح مؤشرات للتنمية الإدارية من قبل وزارة التنمية الإدارية في سورية، ولكن من خلال تتبع الصدى حول هذه المؤشرات ومدى تطبيقها في قطاع الصحة في سورية(من

خلال دراسة استطلاعية قام الباحث من خلالها بإجراء مقابلات مع مجموعة من المدراء والأطباء والإداريين والمرضى في المستشفيات المدروسة)، لوحظ أنه لا يوجد اطلاع منهجي علمي على الدليل التعريفي لوزارة التنمية الإدارية وإمكانية اسهامه في تحسين الخدمة من جهة ، واختصار مفهوم التنمية الإدارية ضمن مديريات متنوعة تعمل في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى، وبالتالي يوجد قصور في تطبيق مؤشرات التنمية الإدارية وخاصة (الحد من الفساد الإداري) من أجل تحسين أداء القطاع الصحي في سورية.

ولهذا حاول الباحث التَّقصي والاطلاع على أسباب هذه المشكلة، وهل لعدم الاهتمام بالحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية علاقة بها، فمن خلال ملاحظة الباحث، ومن خلال قيامه بدراسة أولية استطلاعية تضمنت إجراء مقابلات مع عينة صغيرة من مجتمع العاملين في المشافي حالهم حال العديد من العاملين كونهم يعملون بنفس الظروف وبنفس البيئة والأوضاع بلغ عددهم 22 عامل، لاحظ أنَّ هناك توجُّه حقيقي لدى إدارة المشافي نحو تحسين أداء القطاع الصحي بغية تطوير واقع عملهم وتحسين واقع عمل المشافي، وبناءً على الدراسات السابقة التي اطَّلع عليها الباحث وجد أن الحد من الفساد الإداري عنصر مهم ومكون رئيس من مكونات التنمية الإدارية، ومن الممكن أن يكون له دور في تسبب مثل هذه المشكلة إذا لم تقم المشافي باتِّباع طرق فاعلة وكفوءة للحد منه.

هذا الأمر أثار الدافعية البحثية والعلميَّة لدى الباحث لمعرفة تأثير الحد من الفساد الإداري في بيئة عمل هذه المشافي على أداء القطاع الصحي، حيث إنَّ مؤشرات انخفاض الأداء واضحة وتحتاج فقط إلى التفسير والوقوف على الأسباب؛ وبناءً على ما سبق قام بصياغة مشكلة الدِّراسة بالتَّساؤل الرَّئيس الآتي: **هل للحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية تأثير في تحسين أداء القطاع الصحي؟**

وعن هذا التَّساؤل تتفرع مجموعة من التَّساؤلات الفرعيَّة:

1ـ هل للحد من الفساد التنظيمي إحدى أبعاد الفساد الإداري تأثير في تحسين أداء القطاع الصحي؟

2ـ هل للحد من الفساد السلوكي إحدى أبعاد الفساد الإداري تأثير في تحسين أداء القطاع الصحي؟

3ـ هل للحد من الفساد المالي إحدى أبعاد الفساد الإداري تأثير في تحسين أداء القطاع الصحي؟

4ـ هل للحد من الفساد الجنائي إحدى أبعاد الفساد الإداري تأثير في تحسين أداء القطاع الصحي؟

3ـ أهداف البحث Research Objectives:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

3ـ1 الهدف الرئيس: تحديد تأثير الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية بأبعاده (الفساد التنظيمي، الفساد السلوكي، الفساد المالي، الفساد الجنائي) في تحسين أداء القطاع الصحي.

3ـ2 الأهداف الفرعية بـ:

1ـ تحديد تأثير الحد من الفساد التنظيمي إحدى أبعاد الفساد الإداري في تحسين أداء القطاع الصحي.

2ـ تحديد تأثير الحد من الفساد السلوكي إحدى أبعاد الفساد الإداري في تحسين أداء القطاع الصحي.

3ـ تحديد تأثير الحد من الفساد المالي إحدى أبعاد الفساد الإداري في تحسين أداء القطاع الصحي.

4ـ تحديد تأثير الحد من الفساد الجنائي إحدى أبعاد الفساد الإداري في تحسين أداء القطاع الصحي.

4ـ أَهميَّة البحث The importance of research:

تكمن أَهميَّة البحث من خلال:

4-1 الأَهميَّة النظريَّة: تأتي أَهميَّة هذا البحث من وجهة نظر الباحث من خلال الرَّبط بينَ متغيري تأثير الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية وأداء القطاع الصحي، ومحاولة الباحث الجادَّة والحثيثة في هذا البحث بيان كيفية تحقيق التأثير في تحسين أداء القطاع الصحي من خلال الحد من الفساد الإداري.

4-2 الأهمية العمليَّة: قدَّمت الدِّراسة معلومات ونتائجَ مهمَّة يمكن أن تكون ذات فائدة لأصحاب القرار والمعنيين؛ فيما يتعلق بضرورة إعطاء الأهمية للحد من الفساد الإداري، وذلك من أَجل التأثير في تحسين أداء القطاع الصحي بمؤشِّراته المتعدِّدة في الشركة محل الدِّراسة.

5ـ فرضيَّات البحث Research Hypotheses:

ينطلق البحث من فرضيَّة رئيسة مفادها

فرضيَّة البحث الرَّئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية بأبعاده (الفساد التنظيمي، الفساد السلوكي، الفساد المالي، الفساد الجنائي) وتحسين أداء القطاع الصحي. ويمكن اشتقاق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

1ـ الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين تأثير الحد من الفساد التنظيمي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

2ـ الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين تأثير الحد من الفساد السلوكي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

3ـ الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد المالي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

4ـ الفرضيَّة الفرعيَّة الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد الجنائي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

6ـ نموذج البحث Research Model:

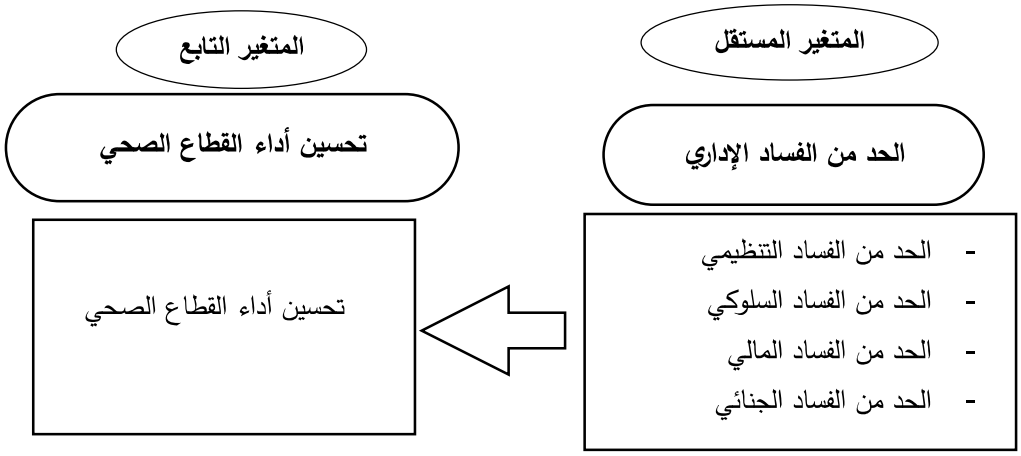

الشكل رقم (1): نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث

7ـ منهجيَّة البحث Research Methodology :

اعتمد الباحث على المقاربة الاستنباطيَّة، واعتمد على المنهج الوصفي لتوصيف متغيّرات البحث وتحليلها اعتماداً على البيانات الأَولية الَّتي تمَّ جمعها، حيث قام الباحث بدراسةٍ ميدانيةٍ على المشافي العامة في الساحل السوري لجمع البيانات الأَوليَّة اللاَّزمة، كما تمَّ قياس المتغيّرات على كافة البيانات الأَوليَّة الَّتي تمَّ جمعها من خلال استبانة تَّم تصميمها من خلال اطِّلاع الباحث على الدِّراسات والأَدبيَّات السَّابقة، ومن أجل اختبار الفرضيَّات قام الباحث بتفريغ البيانات الأَوليَّة في قاعدة بيانات تمَّ تحليلَها باستخدام برنامج SPSS إصدار /20/.

8ـ حدود البحث Research limits:

ـ زمانيَّة: فترة توزيع الاستبانة في شهر آذار 2024.

ـ مكانيَّة: دوائر المشافي العامة في الساحل السوري.

ـ بشرية: العاملين في المشافي العامة.

موضوعية: تتعلق بمتغيرات الدراسة (الحد من الفساد الإداري وأداء القطاع الصحي).

9ـ الدِّراسات السّابقة Literature Review: من خلال هذه المراجعة قام الباحث بالاطلاع على أهم الدراسات والأدبيات السابقة العربيَّة منها والأجنبية وذلك بغية تقديم ملخص موجز عن تلك الدِّراسات التي تناولت هذه العلاقة بغية الإفادة منها في دعم هذا البحث.

9ـ1 الدّراسات العربيَّة:

- **دراسة (منلا، 2019) بعنوان: تطبيق مؤشرات الإصلاح الإداري في مؤسسات القطاع الصحي في سورية.**

تمت الدراسة في سورية، وتكونت عينة الدراسة من مؤسسات القطاع الصحي في سورية، وقد توصلت إلى إن مشروع الإصلاح الإداري الذي يمكن تطبيقه في مؤسسات القطاع الصحي غالباً ما يتضمن جهوداً متعددة الأطراف والمستويات بسبب تداخل مفهوم الصحة في حياة المجتمع ككل، وإن مؤشرات الإصلاح الإداري الواردة في الدليل التعريفي تمتاز بالقوة والمنهجية العلمية إلا ان تطبيقها في القطاع الصحي يحتاج لإجراء تعديلات تتناسب مع خصوصية القطاع ونوعية وتعقد الخدمات المقدمة فيه، أوصت الدراسة بضرورة إجراء تعديلات في مؤشرات الإصلاح الإداري الواردة في الدليل التعريفي حتى تتناسب مع خصوصية القطاع الصحي ونوعية وتعقد الخدمات المقدمة فيه.

- **دراسة (ميا ومزيق، 2018) بعنوان: "دور الشفافية في الحد من مظاهر الفساد الإداري دراسة ميدانية في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية".**

تمت الدراسة في سورية، وشمل مجتمع البحث جميع العاملين الإداريين في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة ميّسرة بلغ عدد أفرادها (200) عامل إداري تمّ توزيع الاستبانات عليهم، وأعيد منها (177) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استجابة بلغت (88.5%)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وقوية ذات دلالة معنوية بين الالتزام بتطبيق الشفافية وبين الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، حيث أن (77.9 %) من التباين الحاصل في الحد من مظاهر الفساد الإداري يفسرها الالتزام بتطبيق الشفافية، وهذا يدل أن الالتزام بتطبيق الشفافية يسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري في الشركة محل الدراسة، وينطبق ذلك على كل بعد من أبعاد الشفافية المتمثلة في: الدقة والصدق في تقديم المعلومة، سهولة وصول المعلومة، علنية المعلومة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل بمبدأ الشفافية في جميع الدوائر والأقسام التابعة للشركة محل الدراسة، ورفع مستوى الالتزام بها إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال توعية العاملين بأهميتها من خلال الندوات والمحاضرات التي تقيمها الشركة محل الدراسة بالإضافة إلى توضيح أهمية الأمانة الوظيفية والإخلاص في العمل والابتعاد عن الفساد الإداري بكل أشكاله.

- **دراسة (عبد الستار، 2017) بعنوان: تقييم كفاءة أداء الموارد البشرية الصحية مقارنةً بالمؤشرات العالمية: دراسة تطبيقية على المستشفيات العامة بمحافظة الفيوم.**

تمت الدراسة في مصر، تم اختيار عينة عمدية (قصدية) من المستشفيات العامة بمحافظة الفيوم يقدر عددها بخمسة مستشفيات عامة واستبعاد مستشفى يوسف الصديق المركزي والتي لم يتم تشغيلها بعد، وتتوزع هذه المستشفيات على خمسة مناطق بالمحافظة وهي: مدينة الفيوم (مستشفى الفيوم العام)، أبشواي (مستشفى أبشواي العام)، إطسا (مستشفى إطسا المركزي)، سنورس (مستشفى سنورس العام)، طامية (مستشفى طامية المركزي). حيث تعتبر هذه المستشفيات من أكبر المؤسسات الصحية بمحافظة الفيوم وذلك لعام 2016، وقد توصلت الدراسة إلى إن عينة البحث لم تحقق المؤشرات العالمية المقبولة للحكم على كفاءة أداء الموارد البشرية الصحية، وإن تحسين كفاءة الموارد البشرية يتطلب بالضرورة تطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة، وأوصت الدراسة بضرورة متابعة كفاءة أداء الموارد البشرية الصحية باستمرار، وكذلك الموارد البشرية غير الصحية التي ليست لها علاقة بالعمل الصحي من خلال هذه المؤشرات وغيرها من المؤشرات الأخرى حتى يتم الكشف عن مواطن القوة والضعف في كفاءة استخدام هذه الموارد.

- **دراسة (الديحاني، 2017) بعنوان: "تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها".**

تمت الدراسة في الكويت، كانت عينة الدراسة مكونة من (270) موظفاً تم توزيع استبانة عليهم، وكانت أبرز النتائج توفر الرقابة في المناطق التعليمية بمتوسط حسابي بدرجة تقدير كبيرة، وتوفر الشفافية الإدارية في المناطق التعليمية بدرجة تقدير متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح مؤهل الدبلوم مع محور الشفافية الإدارية ونظم الشفافية الإدارية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحاور الدراسة مع المناطق التعليمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحور نظم الشفافية الإدارية لصالح فئة خبرة (15) سنة فأكثر، ودرجة تأثير أبعاد الدراسة باعتبارها عوامل مستقلة عالية (الرقابة، والشفافية الإدارية، ومكافحة الفساد الإداري)، ودرجة تأثر عالية بين المتغير التابع (مكافحة الفساد الإداري) والمتغيرات المستقلة (الرقابة والشفافية الإدارية) عند درجة (73)، وانتهت الدراسة ببعض التوصيات المهمة منها تعزيز أبعاد الشفافية الإدارية من خلال إيجاد معايير واضحة تتناسب مع طبيعة كل منظمة تعليمية لتحقيق مبادئ الإدارة اللامركزية، وضرورة تعزيز عوامل مكافحة الفساد الإداري في المناطق التعليمية من خلال إيجاد وحدات للمراقبة ثابتة. تعمل وفق مبادئ الشفافية الإدارية، وعلاج مظاهر الفساد الإداري في المناطق التعليمية التي أشارت لها تقارير ديوان المحاسبة في دولة الكويت، من خلال وضع خطط وآليات لمكافحة الفساد الإداري وعلاج مواطن الضعف في هذا الجانب.

2-9 الدّراسات الأجنبيَّة:

- **دراسة (Miszczynska & Miszczynski, 2022) بعنوان:**

Measuring the efficiency of the healthcare sector in Poland A window–DEA evaluation

العنوان باللغة العربية: قياس كفاءة قطاع الرعاية الصحية في بولندا تقييم نافذة DEA.

تمت الدراسة في بولندا، وقد تمثلت عينة الدراسة بمجموعة من المستشفيات العامة في بولندا، وقد توصلت الدراسة إلى أن كفاءة الحماية الصحية تتأثر بشهادات الاعتماد أو طول قائمة الانتظار أو عدد العاملين في المجال الطبي، كما توصلت الدراسة إلى أن نفقات الرعاية الصحية تمثل حصة كبيرة من الإنفاق العام ما يضع ضغوطا كبيرة على ترشيد التكاليف، أوصت الدراسة ليس فقط الأخذ في الاعتبار مبادئ توفير الخدمات الصحية وتمويلها ومحاسبتها، إنما أيضاً ضرورة الأخذ في الاعتبار هيكل ملكية المستشفيات العامة.

- **دراسة (Brusca et al, 2018) بعنوان:**

Accountability and Transparency to Fight against Corruption: An International Comparative Analysis

العنوان باللغة العربية: المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد: تحليل دولي مقارن. (تمت الدراسة في

تمت الدراسة على المستوى الدولي، بينما عينة الدراسة هي 75 دولة حول العالم استندت إلى بيانات حول الشفافية والفساد نشرتها المنظمات الدولية، واختبار العلاقة بين الشفافية والمساءلة في بلد ما والفساد والثقة في الحكومات، أظهرت النتائج أن الشفافية ونوعية إدارة الميزانية وأنظمة التدقيق تؤثر بشكل إيجابي على مفهوم الفساد. وبالتالي، يجب على السياسيين النظر في تعزيز وضع ونشر المعلومات المحاسبية كأداة لتحسين الإدارة العامة وتقليل إدراك الفساد. ومع ذلك، لم يتم الإثبات بأن الشفافية أو تعزيز مؤسسات التدقيق العليا يزيد من مستوى الثقة، وقد أوصت الدراسة بضرورة النظر في تعزيز إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها كأداة لتحسين الإدارة العامة والحد من إدراك الفساد.

- **دراسة (Çiçek, 2018) بعنوان:**

Demographic Factors Affecting Perception of Corruption

العنوان باللغة العربية: العوامل الديموغرافية التي تؤثر على إدراك الفساد.

تمت الدراسة في إستونيا، بينما تمثلت عينة الدراسة بسكان إستونيا بما في ذلك الطلاب من جامعة تالين للتكنولوجيا. وتم إجراء الاستطلاعات عبر الإنترنت وعلى أوراق مطبوعة، خلصت الدراسة الى وجود علاقة دالة معنوياً بين العوامل الديموغرافية الفردية وإدراك الفساد. حيث بين أن النساء أقل تسامحاً تجاه أعمال الفساد بالمقارنة مع الرجال والأشخاص من جيل Z الذي هو الأصغر بين جميع الفئات العمرية في الدراسة الأكثر تسامحاً مع الأعمال الاحتيالية. والأشخاص الذين يحملون درجات علمية أعلى هم أقل تحملاً للفساد بالمقارنة مع الأشخاص ذوي المستوى الأدنى، أوصت الدراسة بضرورة وجود برامج توعية أفضل عبر العديد من المنصات لتوليد استجابة سلوكية أفضل للأفراد ورفع مستويات العدالة في حوكمة الشركات.

<u>بما تشابهت واختلفت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:</u> تشابهت الدِّراسة الحاليَّة مع الدِّراسات السَّابقة من حيث المتغيِّر التابع؛ وكان الاختلاف الرَّئيس للدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة، في بيئة التطبيق، وقد اختار الباحث الحد من الفساد الإداري نظراً لدورها في التَّأثير في أداء القطاع الصحي وتحسينه، حيثُ أنَّ دراسة هذه المتغيرات (الحد من الفساد الإداري وأداء القطاع الصحي) لم ترد في أي من الدِّراسات السَّابقة.

10- الإطار النظري للبحث:

يكاد يكون الفساد ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية وجزاً لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ حيث تسعى العديد من الدول والمنظمات الحكومية والغير حكومية لمكافحة ظاهرة الفساد التي تزداد خطرها وفي الوقت نفسه تزداد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة حتى وصل الامر في بعض الدول الى انشاء وزارات متخصصة مهمتها الأساسية التصدي للفساد:

10-1 مفهوم الفساد الإداري:

تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما البنك الدولي فقد اعتبر الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو عمولة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة. كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق.

ويمكن تعريف الفساد الإداري بأنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص على حساب المصلحة العامة (جمعة، 2018)

وللباحث رأي موافق لآراء الباحثين السابقين؛ فهو يرى بأن الفساد الإداري يعبر عن العمل الفعلي الذي يؤثر سلباً في العمل من قبل العامل في المنظمة او خارجها، وتشتمل على كافة أنواع الاستغلال والإساءة التي يمكن أن تصدر من العامل من خلال موقعه الوظيفي.

2–10 أشكال الفساد الإداري:

بحسب (بن عزوز،2016) إن مسألة الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحت بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع ...).

ولا شك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر من أشكاله الآتية:

- **الرشوة Bribery:**

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

- **المحسوبية Nepotism**

أي امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

- **المحاباة Favoritism**

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار

- **الوساطة**

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.

- **الابتزاز والتزوير Black Mailing**

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.

- **نهب المال العام Embezzlement**

والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.

- **التباطؤ في أنجاز المعاملات** وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

إما في سورية فقد بلغ الفساد الإداري خلال العامين السابقين مستوى قياسياً غير مسبوق، الأمر الذي جعل سورية تحتل المركز الاول عالمياً في هرم الفساد الإداري حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية.

3–10 مفهوم الأداء:

والأداء هو "الذي تقوم المؤسسة بتوظيفه للقيام بالعمل؛ والقيام به بشكل جيد"، وبالتالي لم يقتصر هذا التعريف على العمل فقط، وإنما على أن الأداء عملية تقييمية، حيث أن الأفعال فقط هي التي يمكن تطويرها وزيادتها لتشكل الأداء (Sonnentag & Frese, 2001).

عُرِّف الأداء من الناحية الإدارية كما ورد في معجم المصطلحات الاجتماعية، بأنه "القيام بأعباء الوظيفة من المسؤوليات والواجبات وفقاً للمعدل المفروض أداؤه من العامل الكفؤ المدرب." (زكي، 1992)، وحسب (2006) Dubrin فأداء الموظف هو استخدام المعرفة والمهارات والخبرات والقدرات، لتنفيذ المهمة المطلوبة من قبل المدراء بكفاءة وفعالية (Al–Qudah et al, 2014).

والأداء على أنه السلوك الذي يسهم فيه الفرد للتعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف المنظمة على أن يدعم هذا السلوك ويعزز من قبل إدارة المنظمة، وبما يضمن النوعية والجودة من خلال التدريب (الخناق، 2005، ص43).

ويعرف الأداء في السياق التنظيمي بأنه "المدى الذي يساهم من خلاله عضو المنظمة في تحقيق أهدافها"، حيث يعتبر الموظفون المصدر الرئيس للميزة التنافسية في المنظمات الخدمية، كما أن التزام الموظفين بالأداء يعتبر المصدر والأصول ويلعب دوراً في الأداء التنظيمي، ويشمل أداء العاملين: كمية ونوعية الإنتاج، وتوقيت الإنتاج، والحضور في العمل، والتعاونية (Ying, 2012).

بحسب (بن مارني والمسكري، 2019، ص124) يقصد بمفهوم الأداء المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها عن طريق العاملين فيها، ولذلك فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات عن طريق مهام وواجبات يقوم بها العاملون في تلك المنظمات.

وعليه يمكن القول ان الأداء ذو اهمية كبيرة، فهو يساعد الوحدات الاقتصادية في السيطرة على استراتيجياتها من خلال اعطاء صورة واضحة وشاملة عن وضعها المالي وغير المالي، وبالتالي تقوم الوحدة الاقتصادية من خلاله بتحديد نقاط القوة والضعف في ادائها واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك من اجل تحقيق عوامل النجاح الحاسمة.

10–4 مكونات الأداء:

بحسب (والي، 2011، ص9) يتكون الأداء من:

- **كمية العمل :يعبر** عن مقدار الطاقة العقلية والنفسية والجسمية التي يبذلها الفرد في العمل خلال فترة زمنية محددة، تعبر المقاييس التي تقيس سرعة الأداء أو الكمية خلال فترة زمنية محددة عن البعد الكمي للطاقة المبذولة.
- **نوعية العمل** :تعني مستوى الدقة والجودة، ومدى مطابقة الجهد المبذول للمواصفات ففي بعض أنواع الأعمال قد لا يهم كثيرا سرعة الأداء أو كميته، ما يهم نوعية وجودة الجهد المبذول، والكثير من المقاييس التي تقيس درجة مطابقة الإنتاج للمواصفات والتي تقيس درجة الإبداع والابتكار في الأداء.
- **نمط إنجاز العمل** :يقصد به الطريقة التي يؤدي بها الفرد عمله وقياسه ببعض الحركات والوسائل والطرق التي قام بها في أدائه لعمله فعلى أساس نمط الإنجاز يمكن قياس الترتيب الذي يمارسه الفرد في أداء حركات أو أنشطة معينة ومزيج هذه الحركات أو الأنشطة إذا كان العمل جسماني بالدرجة الأولى.

مؤشرات قياس الأداء حسب وزارة التنمية الإدارية السورية:

بناءً على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /50/ لعام 2004 وتعديلاته وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /20/ لعام 2017، وعلى المرسوم رقم /203/ تاريخ 2016/7/3 وتعديله. وعلى اقتراح وزارة التنمية الإدارية بكتابها رقم (116/ت.م) تاريخ 2017/8/3، أقر مجلس الوزراء عدة مؤشرات لقياس الأداء المؤسسي وهي حسب المادة الثالثة من هذا القرار: (منشورات وزارة التنمية الإدارية السورية، 2017)

- جودة التنظيم المؤسساتي.
- تبسيط الإجراءات وتطبيق أحد أنظمة إدارة موارد المنظمات.
- مكافحة الفساد الإداري والاستجابة للشكوى.
- رضا المواطن.

❖ رضا الموظف.

وبحسب المادة /4/ من هذا القرار تتم عملية قياس الأداء واحتساب النقاط لكل مؤشر، وتحدد الأوزان النسبية على النحو الآتي:

الجدول رقم (1): مؤشرات التنمية الإدارية

المؤشر	التثقيل
جودة التنظيم المؤسساتي	40
تبسيط الإجراءات وتطبيق أحد أنظمة إدارة موارد المنظمات	20
مكافحة الفساد الإداري والاستجابة للشكوى	20
رضا المواطن	10
رضا الموظف	10

وبحسب (الدليل التعريفي للمشروع الوطني للإصلاح الإداري، 2018، ص 8–11) يتم قياس هذه المؤشرات على النحو التالي:

جودة التنظيم المؤسسي: ويتم قياس هذا المؤشر وفق مقاييس فرعية مثل:

❖ جودة الهيكل التنظيمي ومدى ملاءته لطبيعة العمل.

❖ نظام داخلي محدث واضح من حيث توزيع المهام وتقسيم الوحدات التنظيمية.

❖ هيكل وظيفي /ملاك عدد موطن في الوحدات التنظيمية.

❖ جودة التوصيف الوظيفي.

❖ مدى الالتزام بتطبيق النظام الداخلي.

❖ التدريب والتأهيل المستمر.

تبسيط الإجراءات: ويتم قياس هذا المؤشر من خلال مجموعة من المقاييس مثل:

❖ أتمتة الدورات المستندية ووجود نظام للأرشفة الالكترونية.

❖ تطبيق أحد أنظمة إدارة موارد المنظمات.

❖ عدد الخدمات التي تم العمل على تبسيطها.

❖ وجود أدلة إجرائية للخدمات المقدمة.

❖ استخدام البريد الالكتروني والمراسلات الالكترونية بين العاملين.

مكافحة الفساد الإداري والاستجابة للشكاوى: ويتم قياس هذا المؤشر من خلال مقاييس تتمثل في:

❖ المعالجة الشاملة للمشكلة خلال 15 يوم.

❖ معالجة بشكل فردي خلال 10 أيام.

❖ المعالجة خلال 20يوم.

❖ المعالجة خلال 25 يوم.

رضا المواطن: يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدة مقاييس مثل:

❖ جودة الخدمة المقدمة.

❖ سرعة الخدمة المقدمة.

❖ تعامل الموظفين وسرعة الاستجابة.

❖ الجانب التنظيمي واللوجستي.

رضا الموظف: ويتم قياس هذا المؤشر من خلال عدة مقاييس تتمثل في:

- ❖ بيئة العمل.
- ❖ التحفيز وتكافؤ الفرص.
- ❖ تلاؤم العمل مع التأهيل والتخصص.
- ❖ التدريب والتأهيل.
- ❖ الإشراف وأسلوب الإدارة.

11ـ النتائج والمناقشة:

11 ـ 1 مجتمع وعينة البحث Research community And Sample:

يتمثل مجتمع البحث بجميع العاملين في دوائر المشافي العامة في الساحل السوري، حيث تمَّ الحصول على عينة ميسرة من مجتمع البحث، وقد قام الباحث بتوزيع الاستبانة على (119) موظفاً من مجتمع البحث، استردّ منها (113) استبانة، كان من بينها (12) استبانة غير صالحة للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل هو (101) استبانة.

11 ـ 2 أداة الدراسة: لتحقيق أغراض دراسته قام الباحث باستخدام أدوات منهجية بغية الحصول على البيانات اللَّازمة لإتمام بحثه؛ فقد اعتمد على الملاحظة وقوائم الاستقصاء والمقابلات الشَّخصيَّة، واستخدم الاستبانات الإلكترونيَّة والورقيَّة مع عدد من أفراد عيّنة البحث، وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي في محاولة منه للحصول على بيانات تتعلَّق بتأثير الحد من الفساد الإداري في تحسين أداء القطاع الصحي من خلال 23 عبارة.

11 ـ 2 ـ 1 اختبار ثبات وصدق المقياس: استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقاييس (غدير، 2012، P، 234– 246)، حيث تمّ حساب معامل كرونباخ لحساب ثبات جميع عبارات الاستبانة معاً، حيث يُظهر الجدول (2) أنّ قيمة ثبات معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلّية يساوي 0.798 (معامل ثبات مرتفع) وهي أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على أنّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيّد ولا داعي لحذف أيّة عبارة.

الجدول رقم (2) : معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة

Cronbach's Alpha	N of Items
.798	23

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

11 ـ 2 ـ 2 معامل ثبات متغيرات الدراسة كلّ على حدة: كما قام الباحث بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيّرات الدراسة كلّ على حدة وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ لكل متغيّر على حدة

المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items
الحد من الفساد التنظيمي	.763	4
الحد من الفساد السلوكي	.754	4
الحد من الفساد المالي	.756	3
الحد من الفساد الجنائي	.776	3
أداء القطاع الصحي	.789	9

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

وجد الباحث من خلال الجدول (3) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للعبارات المستخدمة في قياس كل متغير على حدة كانت جميعها أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على ثبات مقبول للبيانات وصلاحيتها للدراسة ولا داعي لحذف أيّة عبارة من العبارات.

مقياس الصّدق (الاتّساق الداخلي لفقرات الاستبانة): حيث قام الباحث بدراسة علاقة طرفيّات عدّة في الدّراسة مع طرف أساسيّ كالمتوسّط الإجمالي (غدير، 2012، P، 247 – 248)، واختبار تلك العلاقات؛ حيث كانت العلاقات الناتجة معنوية

أي ذات دلالة إحصائية؛ وكان ذلك مؤشّراً على صدق المقياس. Sig = p = 0.000 < α =0.01، وبذلك يكون الباحث قد تأكّد من صدق وثبات فقرات الاستبانة، وأصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عيّنة الدّراسة الأساسيّة.

11 ـ 3 اختبار الفرضيّات:

قام الباحث بحساب الإحصائيات الوصفية لكل عبارة من عبارات الاستبانة وذلك لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة حيث تبيّن من خلال الجدول (4) أنّ المتوسط حسابي لإجابات أفراد العينة على كل عبارة ومحور من محاور الاستبانة أكبر من متوسّط الحياد 3، والذي يبين أن التوجه إيجابي ويدل على موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات المحاور وعلى كل محور.

الجدول رقم (4): الإحصائيات الوصفية الخاصّة ببنود الاستبانة **One-Sample Statistics**

البعد	عبارات الاستبانة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Sig
الحد من الفساد التنظيمي	تنفيذ العاملين مهام وظائفهم بدقة وأمانة	101	3.63	.845	.084	.000
	التعاون مع الزملاء في إنجاز المهام المشتركة بينهم	101	4.08	.757	.075	.000
	عدم تراخي العاملين عن أداء مهام وظائفهم	101	3.00	1.020	.101	.000
	الالتزام بتنفيذ تعليمات رؤساء العمل	101	4.29	.766	.076	.000
	المتوسط الكلي الحد من الفساد التنظيمي	**101**	**3.7500**	**.50125**	**.04988**	**.000**
الحد من الفساد السلوكي	عدم القيام بأداء أعمال خاصة أثناء أوقات العمل الرسمي	101	3.98	.678	.067	.000
	عدم محاباة العملاء وفقاً لاعتبارات شخصية	101	4.01	.640	.064	.000
	عدم القيام ببعض السلوكيات التي تعيب سمعة مكان عملهم	101	3.90	.686	.068	.000
	عدم استغلال إمكانات وموارد العمل لأغراض شخصية	101	3.90	.656	.065	.000
	المتوسط الكلي الحد من الفساد السلوكي	**101**	**3.9480**	**.43491**	**.04328**	**.000**
الحد من الفساد المالي	الالتزام بتقديم الخدمات في المدة المحددة لتقديم الخدمة	101	3.86	.722	.072	.000
	تقدير قيمة الخدمة وفقاً لقيمتها لتخفيض قيمة شكاوى العملاء	101	3.85	.669	.067	.000
	الالتزام بالقواعد المالية في تنظيم سير العمل	101	3.89	.835	.083	.000
	المتوسط الكلي الحد من الفساد المالي	**101**	**3.8680**	**.49459**	**.04921**	**.000**
الحد من الفساد الجنائي	عدم المحاباة للأقارب والأصدقاء دون مبرر في تقديم الخدمة	101	4.00	.748	.074	.000
	عدم استغلال السلطة الوظيفية في تحقيق منافع شخصية لهم	101	3.93	.752	.075	.000
	عدم تلقي هدايا مادية وعينية مقابل تسهيل خدمات العملاء	101	3.87	.783	.078	.000
	المتوسط الكلي الحد من الفساد الجنائي	**101**	**3.9340**	**.50776**	**.05052**	**.000**
	المتوسط الكلي لمحور الحد من الفساد الإداري	**101**	**3.8750**	**.31816**	**.03166**	**.000**
الأداء الصحي	يشهد المستشفى تحسناً في أدائها مقارنة بفترات زمنية سابقة	101	4.21	.828	.082	.000
	يساهم تطبيق ابعاد جودة الخدمة في تحسين الأداء العام للمستشفى	101	4.00	.959	.095	.000
	جوانب التحسين تنعكس على الصورة العامة للمستشفى	101	4.16	.891	.089	.000
	جوانب التحسين تنعكس على الجانب المالي رغم رمزية المبالغ المدفوعة	101	4.14	.788	.078	.000
	جوانب التحسين تنعكس بالإقبال العام للمرضى	101	4.27	.948	.094	.000
	يوجد تنسيق مستمر بين المستويات الإدارية لتحقيق الجودة المطلوبة في الأداء	101	4.38	.915	.091	.000
	تقوم الإدارة باطلاع العاملين على نتائج تقييم أدائهم	101	3.70	.794	.079	.000
	تساهم السياسات والإجراءات المتبعة في المستشفى في إنجاز الاعمال بكفاءة وفاعلية	101	3.75	.853	.085	.000
	يوجد اهتمام من قبل المدراء للاقتراحات التي يقدمها العاملون والخاصة بجودة الأداء	101	3.93	.765	.076	.000
	المتوسط الكلي أداء القطاع الصحي	**101**	**4.0594**	**.52624**	**.05236**	**.000**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بعد ذلك قام الباحث باختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات المتفرّعة عنها:

الفرضية الرئيسة للبحث:

فرضيَّة البحث الرَّئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية بأبعاده (الفساد التنظيمي، الفساد السلوكي، الفساد المالي، الفساد الجنائي) وتحسين أداء القطاع الصحي. ويمكن اشتقاق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

1- الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين تأثير الحد من الفساد التنظيمي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

2- الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين تأثير الحد من الفساد السلوكي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

3- الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد المالي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

4- الفرضيَّة الفرعيَّة الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد الجنائي إحدى أبعاد الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي.

- **نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة التي تنص على ما سبق،** ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون، حيث أظهر الجدول رقم (5) ما يلي:

الجدول رقم (5): معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد الحد من الفساد الإداري وأداء القطاع الصحي

		الحد من الفساد التنظيمي	الحد من الفساد السلوكي	الحد من الفساد المالي	الحد من الفساد الجنائي	أداء القطاع الصحي
الحد من الفساد التنظيمي	Pearson Correlation	1	.662**	.655**	.602**	.646**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	101	101	101	101	101
الحد من الفساد السلوكي	Pearson Correlation	.662**	1	.694**	.641**	.666**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	101	101	101	101	101
الحد من الفساد المالي	Pearson Correlation	.655**	.694**	1	.662**	.757**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.010
	N	101	101	101	101	101
الحد من الفساد الجنائي	Pearson Correlation	.602**	.641**	.662**	1	.695**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	101	101	101	101	101
أداء القطاع الصحي	Pearson Correlation	.646**	.666**	.757**	.695**	1
	Sig. (2-tailed)	000.	.000	.000	.000	
	N	101	101	101	101	101
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

- أظهر الجدول رقم (5) أَنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين أبعاد الحد من الفساد الإداري (الحد من الفساد التنظيمي، الحد من الفساد السلوكي، الحد من الفساد المالي، الحد من الفساد الجنائي) وأداء القطاع الصحي، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون على التوالي (0.646، 0.666، 0.757، 0.695) وهو يدلّ على ارتباط مقبول وطردي بين أبعاد الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي، كما بلغ معامل التحديد على التوالي (0.417، 0.444، 0.573، 0.483)، وهو يدلّ على أنّ (41.7%، 44.4%، 57.3%، 48.3%) من تغيرات تحسين أداء القطاع

الصحي تتبع لتغيرات أبعاد الحد من الفساد الإداري (الحد من الفساد التنظيمي، الحد من الفساد السلوكي، الحد من الفساد المالي، الحد من الفساد الجنائي) على التوالي؛ وبما أنّ Sig = p = 0.000 < α =0.01، **فإنّ الباحث يرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين كل من أبعاد الحد من الفساد الإداري (الحد من الفساد التنظيمي، الحد من الفساد السلوكي، الحد من الفساد المالي، الحد من الفساد الجنائي) إحدى مؤشرات التنمية الإدارية وتحسين أداء القطاع الصحي في المشافي محل الدِّراسة؛ ويقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة.**

- **<u>نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة التي تنص على:</u>** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية وتحسين أداء القطاع الصحي، فبعد أن قام الباحث باختبار الفرضيات الأربعة الفرعية، قام باختبار الفرضية الرئيسة، حيث أظهر الجدول رقم (6) ما يلي:

الجدول رقم (6): اختبار الفرضية الرئيسة.

		الحد من الفساد الإداري	أداء القطاع الصحي
الحد من الفساد الإداري	Pearson Correlation	1	.673**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	101	101
أداء القطاع الصحي	Pearson Correlation	.673**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	101	101
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 0.673، وهذا يدل على وجود ارتباط بين الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي، وهذا الارتباط مقبول، كما بلغ معامل التحديد 0.453، وهو يدل على أن 45.3% من تغيرات تحسين أداء القطاع الصحي تتبع لتغيرات الحسد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية، مما يعني أنه يوجد تأثيراً معنوياً للحد من الفساد الإداري في تحسين أداء القطاع الصحي، وبما أن Sig= P= 0.000 < a=0.05، فهذا يدل على أن الارتباط معنوي، **وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية وتحسين أداء القطاع الصحي، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة.**

وقام الباحث بإجراء تحليل ANOVA لإظهار إن كان يوجد فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكل متغيّر من متغيّرات البحث، حيث تنصّ فرضيّة العدم على عدم وجود فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة؛ في حين الفرضيّة البديلة تنصّ على وجود فروق معنويّة، وكانت النتائج كما هي موضّحة في الجدول (7) الآتي:

الجدول رقم (7): تحليل التباين للمتغير المستقل (الحد من الفساد التنظيمي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig
الانحدار	4.156	1	4.156	68.971	.000b
البواقي	5.966	99	.060		
الإجمالي	10.122	100			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول السابق رقم (7) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية للحد من الفساد التنظيمي (أحد أبعاد الفساد الإداري) في المشافي العامة في الساحل السوري في تحسين أداء القطاع الصحي، حيث بلغت قيمة F (**68.971**) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير

التابع، **الأمر الذي يشير إلى وجود فرق جوهري ووجود تأثير معنوي بين (الحد من الفساد التنظيمي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري.**

الجدول رقم (8): تحليل التباين للمتغير المستقل (الحد من الفساد السلوكي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig
الانحدار	2.261	1	2.261	28.465	.000b
البواقي	7.862	99	.079		
الإجمالي	10.122	100			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول السابق رقم (8) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية للحد من الفساد السلوكي (أحد أبعاد الفساد الإداري) في المشافي العامة في الساحل السوري في تحسين أداء القطاع الصحي، حيث بلغت قيمة F (**28.465**) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، **الأمر الذي يشير إلى وجود فرق جوهري ووجود تأثير معنوي بين (الحد من الفساد السلوكي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري.**

الجدول رقم (9): تحليل التباين للمتغير المستقل (الحد من الفساد المالي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig
الانحدار	6.045	1	6.045	46.759	.000b
البواقي	4.078	99	.041		
الإجمالي	10.122	100			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول السابق رقم (9) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية للحد من الفساد المالي (أحد أبعاد الفساد الإداري) في المشافي العامة في الساحل السوري في تحسين أداء القطاع الصحي، حيث بلغت قيمة F (**46.759**) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع، **الأمر الذي يشير إلى وجود فرق جوهري ووجود تأثير معنوي بين (الحد من الفساد المالي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري.**

الجدول رقم (10): تحليل التباين للمتغير المستقل (الحد من الفساد الجنائي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية Sig
الانحدار	4.306	1	4.306	73.284	.000b
البواقي	5.817	99	.059		
الإجمالي	10.122	100			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول السابق رقم (10) يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحية في اختبار العلاقة التأثيرية للحد من الفساد الجنائي (أحد أبعاد الفساد الإداري) في المشافي العامة في الساحل السوري في تحسين أداء القطاع الصحي، حيث بلغت قيمة F (**73.284**) بمستوى معنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير

التابع، **الأمر الذي يشير إلى وجود فرق جوهري ووجود تأثير معنوي بين (الحد من الفساد الجنائي) أحد أبعاد (الفساد الإداري) والمتغير التابع (أداء القطاع الصحي) في المشافي العامة في الساحل السوري.**

12ـ الاستنتاجات والمقترحات:

12 ـ 1 الاستنتاجات:

وكنتيجة لاختبار الفرضيات تمكّن الباحث من الوصول لعدد من النتائج أهمّها:

بلغ معامل الارتباط بين الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي 0.673، وهذا يدل على وجود ارتباط بين الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي وهذا ما أكدت عليه الفرضيات الأربع الفرعية:

1. تشير نتائج الدِّراسة إلى أن الحد من الفساد الإداري إحدى مؤشرات التنمية الإدارية مهم جداً بالنسبة للمشفى؛ حيث يلعب الحد من الفساد الإداري دوراً رئيسياً في تحسين أداء القطاع الصحي.
2. تشير نتائج الدراسة إلى أن الحد من الفساد التنظيمي، الحد من الفساد السلوكي، الحد من الفساد المالي، الحد من الفساد الجنائي تؤثر في تحسين أداء القطاع الصحي للمشافي العامة العاملة في الساحل السوري، وهذا ما ظهر في سياق الدِّراسة.
3. أثبتت نتائج اختبار الفرضيات الأربع الفرعية هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الحد من الفساد الإداري (الحد من الفساد التنظيمي، الحد من الفساد السلوكي، الحد من الفساد المالي، الحد من الفساد الجنائي) وأداء القطاع الصحي، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون على التوالي (0.646، 0.666، 0.757، 0.695) وهو يدلّ على ارتباط مقبول وطردي بين أبعاد الحد من الفساد الإداري وتحسين أداء القطاع الصحي في المشافي محل الدراسة.
4. وجود فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكل متغير من متغيرات الدِّراسة، حيث يمكن ترتيب المتوسّطات لكل متغيّر بحسب حصوله على اجماع الموافقة لإجابات أفراد العيّنة على العبارات الخاصّة به.

12 ـ 2 المقترحات:

يوصي الباحث بالآتي:

1. على المشافي أن تطبق الإجراءات الكفيلة بالحد من الفساد الإداري وبالشكل الذي ينعكس في تحسين أداء القطاع الصحي.
2. ضرورة التخلص في كافة مظاهر الفساد الإداري من خلال منع الرشوة والمحسوبيات والنفوذ واستغلال الموقع الوظيفي لتحقيق المنافع الشخصية كون ذلك يسهم في تحسين أداء القطاع الصحي.
3. من الضروري أن تقوم المشافي بالحد من الفساد التنظيمي والسلوكي والمالي والجنائي لما لذلك من تأثير في تحسين أداء القطاع الصحي.
4. ضرورة النظر من قبل إدارة المشافي على أن يتم عدم تراخي العاملين عن أداء مهام وظائفهم.
5. ضرورة استمرار الشركة في البحث عن الأسباب التي تدفع للتفكير بالفساد الإداري، وذلك قصد علاجها أو التقليل من آثارها واتباع أهم الطرق الكفيلة بالحد من الفساد الإداري بالشكل الذي يسهم تحسين أداء القطاع الصحي.
6. يوصي الباحث بالانطلاق من حيث توصل الباحثون الآخرون في مجال تحسين أداء القطاع الصحي، وإجراء دراسات تتعلق بكفاءة أداء القطاع الصحي مثل دراسة واقع أداء القطاع الصحي بناءً على الحالة النفسية للعاملين.

المراجع:

1. بن عزوز، محمد (2015): *"الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته – حالة الجزائر"*، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 7، الجزائر.
2. بن مارني، نور عزم الليل؛ المسكري، ماجد سليمان ناصر سليم (2019). *أثر الحوافز على أداء العاملين في القطاع الصحي في إمارة أبو ظبي"*. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الثاني عشر، 2663-5798 :ISSN.
3. الخناق، سناء (2005). *مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية*. مطبوعات الملتقى العلمي الدولي- الأداء المتميز والحكومات. جامعة ورقلة. الجزائر، ص43.
4. الديحاني، سلطان غالب(2017): *تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها* " المجلة الدولية للبحوث التربوية، العدد(2) المجلد 41، جامعة الإمارات، الامارات العربية المتحدة.
5. ميا، علي; مزيق، رامي. (2018). *دور الشفافية في الحد من مظاهر الفساد الإداري دراسة ميدانية في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية*. مجلة جامعة تشرين. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية Print ISSN: 2079-3073, Online ISSN: 2663-4295, 40(1).
6. والي، عدنان ماشي (2011). *تقييم الأداء الوظيفي*. ص9، متاح على: https://kenanaonline.com/files/0036/36443/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D9%8A%20%20%D8%B9%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%86.doc.

1. BRUSCA, I., MANES ROSSI, F., & AVERSANO, N. (2018). Accountability and transparency to fight against corruption: An international comparative analysis. Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice, 20(5), 486-504.
2. ÇIÇEK, CANER (2018). Demographic Factors Affecting Perception of Corruption. Master's thesis, Tallinn University of Technology School Of Business And Governance Department Of Business Administration, Tallinn.
3. MISZCZYNSKA, K, MISZCZYNSKI, P. Measuring the efficiency of the healthcare sector in Poland – a window-DEA evaluation, International Journal of Productivity and Performance Management, 71 (7), 2022, 2743-2770.
4. SONNENTAG, S. & FRESE, M. (2001). Psychological Management of Individual Performance, John Wiley & Sons Ltd., Book Publisher, UK.
5. YING, ZHANG (2012), The Impact of Performance Management System on Employee performance, Thesis. Emerson College, Boston, USA.

الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في سورية
دراسة تحليلية للفترة (2011–2022)

لدكتورة: حنان ضاهر• الدكتورة ريم محمود •• فاطمة قره فلاح•••

(الإيداع: 23 آذار 2024 ، القبول: 2 تموز 2024)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الضغط المالي الذي مر به سوق الصرف الأجنبي في سورية نتيجة تداعيات الأزمة السورية التي بدأت عام 2011. ولتحقيق هدف الدراسة تمّ استخدام البيانات الربعية لسعر الصرف الموازي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2011 –2022).

تمّ استخدام المنهج الوصفي، وتمّ الاعتماد على كل من معدل تغير سعر الصرف، التقلبات المحققة، والحد الأقصى للخسارة المتراكمة كمؤشرات للضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي.

توصلت الدراسة إلى أن سوق الصرف الأجنبي في سورية عانى من الضغط المالي وعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة، إذ تراجعت الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بمقدار 117 ضعف بحلول نهاية عام 2022.

الكلمات المفتاحية: الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي، معدل تغير سعر الصرف، التقلبات المحققة، الحد الأقصى للخسارة المتراكمة.

• أستاذ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
•• أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
••• طالبة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

Financial Stress of the Foreign Exchange Market in Syria
Analytical Study for the Period (2011–2022)

Dr. Hanan Daher • Dr. Rime Mahmoud •• Fatima Kara Fallah •••

(Received: 29 March 2024 , Accepted: 2 July 2024)

ABSTRACT:

This study aimed to evaluate the level of financial stress experienced by the foreign exchange market in Syria as a result of the repercussions of the Syrian crisis that began in 2011. To achieve the goal of the study, quarterly data of the parallel exchange rate of the Syrian pound against the US dollar was used during the period (2011–2022).

The descriptive approach was used, and the rate of change of the exchange rate, the realized volatility, and the maximum accumulated loss were relied upon as indicators of financial stress in the foreign exchange market.

The study found that the foreign exchange market in Syria suffered from financial stress and instability during the study period, as the Syrian pound declined 117–fold against the US dollar by the end of 2022.

Keywords: Financial Stress of the foreign exchange market, rate of change of the exchange rate, realized volatility, maximum accumulated loss.

• Professor, Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Tishreen University. latakia, Syria.

•• Assistant Professor, Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Tishreen University. latakia, Syria.

••• PhD Student, Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Tishreen University, latakia, Syria.

1. المقدمة:

اعتمدت سورية منذ كانون الثاني 1981 سياسة تعدد أسعار الصرف، إذ أصبح لكل قطاع سعر الصرف الخاص به. أي تم اعتماد أسعار متعددة للصرف ضمن الإطار العام لنظام الصرف المربوط أصلاً بالدولار الأمريكي لدعم بعض القطاعات بأسعار صرف مخفضة. استمر العمل بهذا النظام لأكثر من عقدين، ولكن في عام 2003 قامت السلطات النقدية بإعادة النظر بأسعار الصرف المتعددة، وقامت بتوحيد سعر صرف الليرة السورية منذ مطلع عام 2007، كما قامت بشهر آب من العام نفسه بفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات تماثل في أوزانها "وحدة حقوق السحب الخاصة" Special Drawing Right (SDR)، كما تم الترخيص لمزاولة مهنة الصرافة، واتسم سعر الصرف بالاستقرار خلال السنوات التي سبقت الأزمة السورية.

مع بدء الأزمة السورية في عام 2011، وبالرغم من محاولات مصرف سورية المركزي بالحفاظ على قيمة الليرة السورية من التدهور، عانى قطاع الصرف الأجنبي من ضغوطات كبيرة. وعليه فقد نشأت الحاجة إلى تقييم مستوى الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في سورية من خلال عدد من مؤشرات الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي.

يأتي هذا البحث لتحقيق ما سبق من خلال إجراء دراسة تحليلية لمؤشرات الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي خلال الفترة من عام 2011 ولغاية عام 2022.

2. مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

- ما مستوى الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي في سورية خلال الفترة (2011–2022)؟

يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مستوى الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في سورية خلال الفترة (2011–2022) حسب مؤشر معدل تغير سعر الصرف؟
- ما مستوى الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في سورية خلال الفترة (2011–2022) حسب مؤشر التقلبات المحققة؟
- ما مستوى الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في سورية خلال الفترة (2011–2022) حسب مؤشر الحد الأقصى للخسارة المتراكمة؟

3. أهمية البحث:

الأهمية العملية: يحاول هذا البحث تقييم مستوى الضغط المالي الذي عانى منه سوق الصرف في سورية من خلال تقديم دراسة تحليلية لمؤشرات الضغط المالي لسوق الصرف وهو ما يمكن أن يساهم في تقديم عدة مقترحات يمكن تبنيها من قبل صانعي السياسات النقدية في سورية بهدف التخفيف من حدة الضغوطات المالية وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم مستوى الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في سورية خلال الفترة (2011–2022) وذلك اعتماداً على تحليل مؤشرات الضغط المالي لسوق الصرف وفق ما يلي:

- تحليل معدل تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2011–2022).
- تحليل تطور مؤشر التقلبات المحققة خلال الفترة (2011–2022).

– تحليل تطور مؤشر الحد الأقصى للخسارة المتراكمة خلال الفترة (2011–2022).

5. منهجية البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

6. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (عيسى وحبيب، 2021) بعنوان: دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة (2016–1990)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستقرار النقدي في سورية من خلال تحليل كل من التضخم، سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، السيولة المحلية (M_2)، سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ومعامل الاستقرار النقدي ممثلاً بنسبة تغير الكتلة النقدية إلى نسبة تغير الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

– شهدت معدلات التضخم تقلبات مفرطة قبل الحرب على سورية إلا أنه بعد اندلاع الحرب على سورية ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير حتى وصلت ذروتها في عام 2013.

– وجود تفاوت كبير بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي الأمر الذي أثر سلباً على المقدرة الشرائية لوحدة النقد.

– استقر سعر الصرف بشكل عام قبل سنوات الحرب على سورية إلا أنه ومع اندلاع الأزمة ارتفعت أسعار الصرف بشكل جامح وأثرت سلباً على معدلات التضخم.

– ارتفعت السيولة المحلية خلال سنوات الحرب مما أثر سلباً على مستويات التضخم.

– شهد الاقتصاد قبل الحرب فجوات تضخمية باستثناء عام 1999 الذي شهد فجوة انكماشية نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أكبر من التغير في الكتلة النقدية، إلا أنه مع اندلاع الحرب حقق معامل الاستقرار النقدي معدلات سالبة كبيرة نتيجة انكماش الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإصدار النقدي.

2. دراسة (الجزائرلي، 2021) بعنوان: تحليل أثر تقلبات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة (2017–2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قادت إلى التقلبات في سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك خلال الفترة (2011–2017)، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرين واتجاهها.

لتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي لتحليل تقلبات سعر الصرف الرسمي والموازي والمستوى العام لأسعار المستهلك، كما تم إجراء دراسة قياسية لإثبات العلاقة السببية بين المتغيرين واتجاهها من خلال تطبيق اختبار Granger للسببية، وتم الاعتماد على بيانات شهرية لسعر الصرف الرسمي والموازي والمستوى العام لأسعار المستهلك.

توصلت الدراسة إلى أنه خلال الفترة المدروسة تداخلت العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل كبير لتحديد سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك. فقد خسرت الليرة السورية أكثر من 90% من قيمتها وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار مكونات سلة المستهلك التي تضاعفت بين 16–3 مرة حسب المكون.

كما توصلت الدراسة القياسية إلى أن تقلبات سعر الصرف تعد المسبب الرئيسي لارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك، إذ أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية تتجه باتجاه واحد من سعر الصرف الرسمي والموازي إلى المستوى العام للأسعار.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Senapati and Kavediya, 2020) بعنوان " "Measuring Financial Stress in India " "قياس الضغط المالي في الهند"

هدفت هذه الدراسة إلى بناء مؤشر لقياس الضغط المالي في النظام المالي الهندي، واختبار العلاقة بين مؤشر الضغط المالي الذي تم تطويره والنشاط الاقتصادي ممثلاً بمؤشر الإنتاج الصناعي. وقد تم الاعتماد على بيانات يومية، وغطت الدراسة الفترة الممتدة من كانون الثاني 2002 إلى أيلول 2019

بغرض بناء مؤشر شامل لقياس الضغط المالي في الهند، تم استخدام مجموعة مؤشرات فرعية لقياس الضغط المالي في خمس قطاعات اقتصادية رئيسية وهي السوق المصرفي، سوق الأوراق المالية، سوق الصرف الأجنبي، الدين العام، سوق السندات، ثم تم تجميعها بمؤشر واحد لقياس حالة الضغط المالي.

تم قياس مستوى الضغط المالي في السوق المصرفي باستخدام التقلبات المحققة في مؤشر أسهم القطاع المصرفي، بيتا القطاع المصرفي، الحد الأقصى للخسارة المتراكمة لمؤشر أسهم القطاع المصرفي. بالمقابل تم قياس مستوى الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي من خلال التقلبات المحققة في سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي، الحد الأقصى للخسارة المتراكمة لسعر الصرف الاسمي للروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي، كما تم التعبير عن حجم الضغط المالي في القطاع العام من خلال استخدام التقلبات المحققة في عائد السندات الحكومية ذات أجل استحقاق عشر سنوات، والفرق بين عائدات السندات الحكومية الهندية لمدة 10 سنوات وعائدات السندات الحكومية الأمريكية لمدة 10 سنوات، في حين تم قياس مستوى الضغط المالي في سوق السندات باستخدام التقلبات المحققة في سعر الفائدة بين البنوك في مومباي لمدة ثلاثة أشهر، والفرق بين سعر الفائدة بين البنوك في مومباي لمدة ثلاثة أشهر ومعدل العائد على سندات الخزانة ذات أجل استحقاق ثلاثة أشهر، بالمقابل تم قياس مستوى الضغط المالي في سوق الأوراق المالية باستخدام التقلبات المحققة في قيم مؤشر السوق، الحد الأقصى للخسارة المتراكمة لمؤشر السوق.

تم تطبيق طريقة الأوزان المتساوية وطريقة تحليل المكون الرئيسي وطريقة التجميع النظري للمحفظة بغرض بناء مؤشر تجميعي للضغط المالي، ولاختبار العلاقة بين مؤشر الضغط المالي ومستوى النشاط الاقتصادي تم استخدام تحليل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي البسيط.

توصلت الدراسة إلى بناء مؤشر فعال لقياس ضغط النظام المالي الهندي يمكن من خلاله توفير إشارات إنذار مبكر للعوامل المحتملة التي تسبب ضغوطاً مالية، حيث كان هناك تقارب في النتائج التي تم الحصول عليها سواء عند استخدام طريقة الأوزان المتساوية أو طريقة تحليل المكون الرئيسي أو طريقة التجميع النظري للمحفظة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الضغط المالي عند بنائه بالطرق الثلاثة ومؤشر الإنتاج الصناعي.

2. دراسة (Wahyudi,etal., 2023) بعنوان Determinants of short and long-term exchange market pressure in Indonesia "محددات ضغط سوق الصرف على المدى القصير والطويل في إندونيسيا"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل بين نمو الائتمان المحلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الحساب الجاري، ومعدل سعر الفائدة من جهة ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي الصادر عن البنك المركزي الإندونيسي من جهة أخرى. كما هدفت إلى اختبار استجابة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي للصدمات الناجمة عن المتغيرات المدروسة ومدى مساهمتها النسبية في ضغط سوق الصرف. وبغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام بيانات ربعية، وغطت الدراسة الفترة (2008–2021).

تم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتحليل دالة الاستجابة النبضية لتحديد كيفية استجابة ضغط سوق الصرف للصدمات الناجمة عن المتغيرات المدروسة، وتحليل التباين لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع، كما تم تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو الائتمان المحلي وضغط سوق الصرف على الأجل القصير والطويل، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل سعر الفائدة وضغط سوق الصرف على الأجل الطويل بينما كانت هذه العلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية على الأجل القصير، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وضغط سوق الصرف على الأجل الطويل والقصير، وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين رصيد الحساب الجاري وسعر الصرف على الأجل الطويل في حين كانت العلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية على الأجل القصير.

كما استنتجت الدراسة أنّ ضغط سوق الصرف استجاب بشكل إيجابي لصدمات نمو الائتمان والناتج المحلي الإجمالي ورصيد الحساب الجاري وبشكل سلبي لصدمات أسعار الفائدة، وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير المستقل الذي ساهم بشكل أكبر في ضغط سوق الصرف يليه رصيد الحساب الجاري، ثم معدل الفائدة في حين كانت المساهمة الأقل لمتغير نمو الائتمان المحلي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت دراسة الضغط المالي في أسواق الصرف الأجنبي والتي تم الاستفادة منها في إثراء الإطار النظري واختيار مؤشرات الضغط المالي المطبقة في الدراسة الحالية، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في كونها حاولت تقييم مستوى الضغط المالي الذي عانى منه سوق الصرف في سورية، من خلال تحليل تطور اتجاه عدد من مؤشرات الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي وهو جانب لم يتم التطرق إليه في الدراسات السابقة التي تناولت دراسة تقلبات سعر الصرف في سورية حسب علم الباحثة.

7. الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي: تم اقتراح مصطلح الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي لأول مرة من قبل Girton and Roper (1977). حسب (Girton and Roper, 1977) يشير هذا المصطلح إلى "حدوث انخفاض في قيمة العملة المحلية وخسائر في الاحتياطيات النقدية"، أو يمكن تعريف الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي بأنه "حدوث تقلبات في سعر الصرف الاسمي ورصيد الاحتياطيات الدولية وهو يلخص الفرق بين معدلات نمو العرض والطلب النقدي" (Tanner, 2001, 311,312).

ثانياً: العوامل المؤثرة في تقلبات سوق الصرف الأجنبي:

يتحدد استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في ضوء تفاعل عوامل الطلب والعرض على العملة المحلية (Akter, 2021)، والتي تحكمها مجموعة من العوامل، يتمثل أهمها فيما يلي:

– **رصيد الميزان التجاري:** يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة معينة، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً، ويحقق العجز في الحالة العكسية. يشير فائض الميزان التجاري إلى زيادة الطلب على عملة الدولة من قبل دولة أخرى، فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية سيتحتم عليه بيع عملة أجنبية مقابلها وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية، والعكس صحيح، أي أن العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة وزيادة الضغط في سوق الصرف الأجنبي (Oskooee, 2001).

– **تقلبات سعر الفائدة:** يؤدي انخفاض سعر الفائدة المحلية لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج، وذلك بحثاً عن العائد الأعلى للاستفادة من الفارق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط على قيمة العملة المحلية (بسبب الطلب المتزايد على العملة الأجنبية)، وبذلك يتبين أن أسعار الفائدة ذات تأثير غير مباشر على أسعار الصرف، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على رؤوس الأموال لغرض استثمارها وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأخرى (Madura, 2010).

– **التضخم:** إن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يجعل السلع المحلية أكثر تكلفة من السلع الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البلد على المنافسة، ويزداد الطلب على العملات الأجنبية مما يخلق ضغطاً متزايداً على سوق الصرف الأجنبي (Madura, 2010).

– **الدين الخارجي:** مع زيادة مستويات الديون الخارجية، وفي حال لم يتم توظيف الدين الخارجي في أنشطة إنتاجية مدرة للدخل، ستنخفض قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الدين، ويزداد الطلب على العملة اللازمة لتغطية أقساط القرض وأسعار الفائدة، ومن الممكن أن يشكل سداد الديون الخارجية (أصل الدين والفائدة) استنزافاً للاحتياطيات الأجنبية لأي بلد مما يحد من قدرة البنك المركزي على الحفاظ على سعر صرف مستقر مما يعني انخفاض قيمة العملة الوطنية. في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية، سيزداد عبء الدين الخارجي، حيث ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لسداد الديون المستحقة (Bunescu, 2014).

– **السياسات النقدية والمالية:** تؤثر السياسات النقدية والمالية في سعر الصرف، ففي حال اتباع سياسة نقدية توسعية يزداد المعروض النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات وحدوث عجز في الحساب الجاري وانخفاض الطلب على العملة المحلية مما يولد ضغطاً على سوق الصرف الأجنبي. أو يمكن أن يؤدي تخفيض سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج ومن ثم استمرار الضغوط الهبوطية على سعر الصرف (Crockett, 1981).

وبالمثل، فإن اتباع سياسة مالية توسعية (عن طريق تخفيض الضرائب مثلاً)، يزيد الدخل المتاح للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يخلق زيادة في الطلب على الواردات وعجزاً في الحساب الجاري يؤدي إلى ضغط في سوق الصرف. كما تخلق زيادة الإنفاق الحكومي تضخماً إذا لم يكن هذا الإنفاق مصحوباً بزيادة في الأنشطة الإنتاجية المحلية. مثل هذه الزيادة في الأسعار المحلية تجعل أسعار السلع المحلية أغلى في السوق الدولية مقارنة بالبضائع الأجنبية. يؤدي انخفاض أسعار السلع الأجنبية إلى ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية مما سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وحدوث ضغط في سوق الصرف الأجنبي (Nwosa, 2017).

– **التوقعات:** كجميع الأسواق المالية، تتفاعل أسواق الصرف الأجنبي مع التوقعات والأخبار بشأن أسعار الصرف المستقبلية. من الممكن أن تتأثر معدلات الصرف بالأحكام والعواطف وكذلك تحليل الأحداث الاقتصادية والسياسية. إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على الطلب والعرض على العملات. تعتبر المضاربة من قبل المتداولين الرئيسيين في السوق عاملاً مهمًا آخر يؤثر على سعر الصرف (Madura, 2010).

– **الكوارث الطبيعية والأحداث غير المتوقعة:** يمكن للكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل أن تلعب دوراً سلبياً في استقرار سعر الصرف، إذ يمكن أن تتسبب بأضرار اقتصادية كبيرة ينتج عنها ضعف العملة المحلية. كما يمكن أن تؤثر الأحداث غير المتوقعة أيضاً على سوق الصرف الأجنبي، ومن الأمثلة على ذلك، ما حصل عند انتشار فيروس كورونا، إذ فرضت حكومات الدول المختلفة الإغلاق، وتأثر النمو الاقتصادي بشدة، كما أصبحت أسواق التجارة والتبادل الدولية راكدة. أدى ذلك

إلى تقلبات في سوق الصرف الأجنبي وخلق ضغوطات كبيرة على اقتصاد البلد (Escaleras and Register 2011; Ahamed, 2021).

– **الاستقرار السياسي:** تخلق حالة عدم الاستقرار السياسي زيادة في الإنفاق العسكري، وقد يتدهور القطاع الإنتاجي والتصديري إذا ما ترافق عدم الاستقرار مع أعمال عنف وإرهاب، وهذا يؤدي إلى غياب أهم مصدر للقطع الأجنبي، ومن ثم انخفاض في قيمة العملة المحلية (محمود وزينة، 2015). من جهة أخرى، تنخفض رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في البلدان التي يشوبها توترات سياسية، مما ينتج عنه انخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة ضغط سوق الصرف (Madura, 2010).

– **العدوى المالية:** يمكن أن تكون العدوى المالية مصدراً من مصادر عدم استقرار أسواق الصرف الأجنبي. وتتحقق العدوى إذا ترتب على انهيار أسواق العملة في دولة ما نشوء أزمة ثقة ينتج عنها تقلبات أو انهيار في أسواق الصرف في دولة أخرى. وعادة ما تكون هذه الدول مرتبطة من خلال الأسواق التجارية أو المالية، إذ تنتقل العدوى من خلال عدة قنوات كالقناة التجارية والقناة المالية. يمكن تفسير العدوى عن طريق القناة التجارية على أن تخفيض أو رفع قيمة عملة لدولة ما يسمح بتغيير الوضع التنافسي لهذه الدولة بالنسبة للشركاء التجاريين، ففي حال تخفيض قيمة العملة ستنخفض الصادرات للدول المجاورة أو للشركاء التجاريين مما يجعلهم أكثر عرضة لضغط سوق الصرف. بالمقابل تحدث العدوى عن طريق القناة المالية عبر الأسواق المالية، ففي البلدان التي تعاني من أزمة، يقوم المستثمرون ببيع أصولهم المالية، مما يدفع مستثمرين آخرين في بلدان أخرى لها نفس خصائص الدولة التي تعاني من أزمة إلى سحب رؤوس أموالهم من الأسواق نتيجة افتراضهم بأن أزمة مشابهة ستحل في بلدانهم، ويؤدي هذا الافتراض إلى خلق أزمة ثقة في هذه الدول ما يعرض عملاتها إلى هجمات مضاربة (Fratzscher, 2002).

يعطي قياس الضغط المالي الذي يواجهه سوق الصرف الأجنبي صورة أوضح عن الوضع المالي للسوق، وللقيام بذلك، يلجأ المختصون إلى استخدام مجموعة من مؤشرات القياس لتقييم الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي.

ثالثاً: مؤشرات قياس الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي:

قام (Girton and Roper, 1977) بتطوير مؤشر لقياس مستوى الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي يسمى مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure (EMP)، يعتمد هذا المؤشر في حسابه على التغيرات في سعر الصرف واحتياطيات النقد الأجنبي، وبما أنه لا تتوافر لدينا أية بيانات رسمية عن حجم الاحتياطيات الأجنبية في سورية خلال الفترة المدروسة، فقد تعذر علينا تطبيق هذا المؤشر. لذا تمّت الاستعانة بمؤشرات أخرى لقياس الضغط المالي في سوق الصرف الأجنبي، من ضمن هذه المؤشرات معدل تغير سعر الصرف الموازي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، التقلبات المحققة، الحد الأقصى للخسارة المتراكمة، وقد استخدمت هذه المؤشرات (بالإضافة إلى مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي) في عدد من الدراسات السابقة التي استندت في فكرتها الأساسية على قياس ضغط النظام المالي، إذ قامت هذه الدراسات أولاً بقياس الضغط المالي في مجموعة من الأسواق الفرعية المكونة للنظام المالي (السوق المصرفي، سوق الأوراق المالية، سوق الصرف الأجنبي، سوق السندات،..إلخ)، ثم عملت على تجميع المؤشرات الفرعية المستخدمة لقياس الضغط المالي في كل سوق بمؤشر تجميعي واحد تم استخدامه لقياس ضغط النظام المالي، وقد حاولت الدراسة الحالية الاستفادة من المؤشرات الفرعية التي استخدمت لقياس الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في الدراسات التي تناولت ضغط النظام المالي، وفيما يلي شرح لدلالة المؤشرات المستخدمة:

– **معدل تغير سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:** تم استخدام هذا المقياس كمؤشر على الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي في دراسة (Ekinci, 2013)، ووفقاً لهذا المؤشر فإن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية عن المتوسط يظهر زيادة في حجم الضغوط المالية.

– **التقلبات المحققة لسوق الصرف Realized Volatility of the Exchange Market (RV):** تم تقديم نموذج التقلبات المحققة من قبل Andersen and Bollerslev (1998) كواحد من أكثر المقاييس شعبية لتقلب العائد. تعتمد التقلبات المحققة على دراسة سلوك التقلب التاريخي للعوائد (Andersen and Bollerslev, 1998)، وقد تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات كمؤشر على الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي، من هذه الدراسات دراسة (Ilesanmi and Tewari, 2020) ودراسة (Senapati and Kavediya, 2020)، إذ تم قياس التقلبات المحققة لسوق الصرف وفقاً للمعادلة التالية (Senapati and Kavediya, 2020 ;Ilesanmi and Tewari, 2020) :

$$RV = \sqrt{\sum_{t=1}^{n} R_t^2}$$

حيث أن n: إجمالي عدد الملاحظات الشهرية خلال الربع، t: شهر التداول، Rt: العوائد الشهرية لسعر الصرف (Aye and Harris, 2019) ويتم حسابها وفقاً للمعادلة التالية (Fufa and Zeleke, 2018; Aye and Harris, 2019):

$$R_t = \ln\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right)$$

حيث أن P_t: سعر الصرف في الشهر t ، P_{t-1}: سعر الصرف في الشهر السابق.

تعكس زيادة قيمة مؤشر التقلبات المحققة زيادة في حالة عدم الاستقرار والتأكد في أسواق الصرف، فيزداد مستوى الضغط المالي لسوق الصرف (Ilesanmi and Tewari, 2020).

– **الحد الأقصى للخسارة المتراكمة Maximum accumulated loss (C_{maxt}):** تم تصميم هذا المؤشر في عام 1998 من قبل Patel و Sakar (Patel and Sakar,1998). يتم من خلال هذا المؤشر تحديد فترات الأزمة في الأسواق المالية من خلال تحديد الانخفاض الكبير الذي ممكن أن يلحق بالأسعار في فترة معينة. يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع ويقيس الحد الأقصى لخسارة المؤشر المالي، مثل مؤشر الأسهم وسعر الصرف الأجنبي خلال أفق زمني محدد (Park, etal., 2020).

يمثل C_{MAXt} نسبة القيمة الحالية للمؤشر إلى قيمته القصوى خلال فترات t السابقة، إذ تكون t عادة 12 أو 24 شهراً. ويتم حساب C_{MAXt} من خلال المعادلة التالية (Patel and Sakar,1998; Holló, etal., 2012; Ilesanmi and Tewari, 2020):

$$C_{MAXt} = \frac{P_t}{\max(P_{t-24}, \dots, P_t)}$$

حيث أن: P_t: سعر الصرف العكسي (وفق طريقة التسعير المباشرة أي عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية) في الوقت t إلى الحد الأقصى للمؤشر الملاحظ خلال نافذة زمنية متحركة من الوقت t (عادة تكون 12 أو 24 شهراً). وتم تحديد الحد الأقصى في المقام خلال فترة قصيرة نسبياً لتجنب فقدان الكثير من البيانات (Park, etal., 2020)††††††††††††††.

وفقاً لهذا المؤشر، يتم الكشف عن الأزمة عندما ينخفض C_{MAXt} عن عتبة معينة. تحدد العتبة على أنها متوسط كامل عينة C_{MAXt} مطروحاً منه قيمة انحراف معياري واحد. عندما تنخفض C_{MAXt} إلى ما دون عتبة معينة، يُعتبر أن هناك انهياراً في سوق الصرف (Patel and Sakar,1998).

تم استخدام هذا المؤشر في العديد من الدراسات‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡لقياس الضغط المالي لسوق الصرف الأجنبي.

---

†††††††††††††† تم اعتماد فترة زمنية /12/ شهر عند تطبيق المؤشر.

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ كدراسة (Senapati and Kavediya, 2020) ودراسة (Ilesanmi and Tewari, 2020).

حسب (Khan and Ahmad, 2020; Patel and Sakar,1998) نحدد المراحل التالية:

1. بداية الأزمة هي النقطة الزمنية التي يصل فيها مؤشر الأسعار إلى الحد الأقصى خلال فترة السنتين أو السنة السابقة للنقطة الزمنية التي حدث فيها الانهيار.
2. بداية الانهيار هي النقطة الزمنية التي ينخفض فيها مؤشر C_{MAX} إلى ما دون مستوى العتبة.
3. القاع هو التاريخ الذي يقترب فيه المؤشر السعري من أدنى مستوى له خلال الفترة من بداية الأزمة وحتى وقت التعافي.
4. الانتعاش أو التعافي هو التاريخ الذي يلي بداية الانهيار، حيث يكون مؤشر الأسعار مساوياً أو أكبر من الحد الأقصى لمستوى المؤشر قبل الانهيار.
5. الحد الأقصى لقيمة المؤشر هو الحد الأقصى لمستوى المؤشر السعري منذ بداية الأزمة وحتى التعافي.
6. الحد الأدنى لقيمة المؤشر هو الحد الأدنى لمستوى المؤشر السعري منذ بداية الأزمة وحتى التعافي.
7. مقدار الأزمة الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لقيم مؤشر الأسعار خلال أزمة معينة.
8. عمق الأزمة الفرق بين مؤشر الأسعار الأقصى قبل الانهيار ومتوسط مؤشر الأسعار منذ بداية الأزمة وحتى تاريخ التعافي.
9. مدة الأزمة عدد الأيام من بداية الأزمة إلى تاريخ التعافي.
10. حجم الأزمة ناتج ضرب مدة الأزمة بعمق الأزمة.

8. النتائج والمناقشة:

دراسة تحليلية لمؤشرات ضغط سوق الصرف الأجنبي:

تم الحصول على البيانات الربعية الخاصة بسعر الصرف الموازي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من قبل مصرف سورية المركزي، يشير الجدول (1) إلى تطور مؤشرات ضغط سوق الصرف الأجنبي في سورية:

الجدول رقم (1): تطور مؤشرات ضغط سوق الصرف الأجنبي خلال الفترة (2022–2011)

السنة	الفترة	سعر الصرف الموازي (وفق طريقة التسعير غير المباشرة)	سعر الصرف الموازي (وفق طريقة التسعير المباشرة) §§§§§§§§§§§§§§§	معدل تغير سعر الصرف (%)	الحد الأقصى للخسارة المتراكمة لسعر الصرف الموازي	التقلبات المحققة لسوق الصرف
2011	31/3/2011	46.88	0.0213	0.75	0.9802	0.00
	30/6/2011	47.45	0.0211	1.22	0.9806	0.01
	30/9/2011	47.74	0.0209	0.62	0.9746	0.02
	31/12/2011	51.25	0.0195	7.34	0.9079	0.09
2012	31/3/2012	58.57	0.0171	14.28	0.8004	0.06
	30/6/2012	62.78	0.0159	7.19	0.7558	0.04
	30/9/2012	66.01	0.0151	5.14	0.7233	0.03
	31/12/2012	71.30	0.0140	8.01	0.7188	0.07
2013	31/3/2013	98.64	0.0101	38.35	0.5938	0.25
	30/6/2013	145.86	0.0069	47.87	0.4304	0.30

§§§§§§§§§§§§§§§ تم في الجدول إضافة سعر الصرف الموازي وفق طريقة التسعير المباشرة لأنه عند حساب C_{MAXt} لسعر الصرف، تم تطبيقه على سلسلة سعر الصرف الموازي العكسي، أي عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية (Park, etal., 2020). بينما تم تطبيق معدل تغير سعر الصرف والتقلبات المحققة باستخدام سعر الصرف الموازي وفق طريقة التسعير غير المباشرة.

0.23	0.3105	45.74	0.0047	212.58	30/9/2013	
0.25	0.4570	−26.61	0.0064	156.01	31/12/2013	
0.11	0.6167	2.52	0.0063	159.95	31/3/2014	2014
0.06	0.8642	5.52	0.0059	168.78	30/6/2014	
0.09	0.8921	3.61	0.0057	174.88	30/9/2014	
0.07	0.7836	13.84	0.0050	199.09	31/12/2014	
0.13	0.6744	19.14	0.0042	237.19	31/3/2015	2015
0.13	0.5883	20.95	0.0035	286.88	30/6/2015	
0.07	0.5598	8.89	0.0032	312.38	30/9/2015	
0.11	0.5388	18.28	0.0027	369.49	31/12/2015	
0.11	0.5540	15.88	0.0023	428.17	31/3/2016	2016
0.27	0.5447	23.01	0.0019	526.67	30/6/2016	
0.09	0.6039	−1.78	0.0019	517.29	30/9/2016	
0.05	0.6949	2.79	0.0019	531.69	31/12/2016	
0.04	0.8048	0.06	0.0019	532.00	31/3/2017	2017
0.04	0.9633	0.94	0.0019	537.00	30/6/2017	
0.03	0.9920	−2.89	0.0019	521.48	30/9/2017	
0.10	1.1196	−10.68	0.0021	465.76	31/12/2017	
0.07	0.9999	0.01	0.0021	465.81	31/3/2018	2018
0.06	1.0573	−5.43	0.0023	440.51	30/6/2018	
0.02	0.9819	1.85	0.0022	448.64	30/9/2018	
0.06	0.9118	7.68	0.0021	483.10	31/12/2018	
0.05	0.8450	7.91	0.0019	521.32	31/3/2019	2019
0.06	0.7654	10.40	0.0017	575.56	30/6/2019	
0.05	0.7304	6.72	0.0016	614.22	30/9/2019	
0.21	0.6490	21.19	0.0013	744.41	31/12/2019	
0.21	0.4876	43.62	0.0009	1069.08	31/3/2020	2020
0.51	0.3237	66.33	0.0006	1778.16	30/6/2020	
0.14	0.2818	22.59	0.0005	2179.88	30/9/2020	
0.15	0.2868	19.05	0.0004	2595.19	31/12/2020	
0.24	0.3133	31.48	0.0003	3412.16	31/3/2021	2021
0.23	0.5613	−7.16	0.0003	3167.97	30/6/2021	
0.06	0.6546	5.11	0.0003	3329.96	30/9/2021	
0.02	0.7405	5.25	0.0003	3504.66	31/12/2021	
0.06	0.8589	5.25	0.0003	3688.59	31/3/2022	2022
0.02	0.8056	6.60	0.0003	3932.21	30/6/2022	
0.09	0.7740	9.41	0.0002	4302.04	30/9/2022	
0.19	0.6387	27.55	0.0002	5487.34	31/12/2022	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى مصرف سورية المركزي.

– معدل تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي: اعتباراً من الربع الأول من عام 2011 ولغاية الربع الثالث من عام 2011، اتسم سعر الصرف بالاستقرار، وبلغ متوسط قيمته 47.6 ل.س خلال هذه الفترة وبمعدل تغير بسيط بين الأرباع.

بعد الاستقرار النسبي الذي حققه سعر الصرف، بدأت قيمة سعر الصرف بالانخفاض اعتباراً من الربع الرابع من عام 2011 وبمعدل تغير قدره /7.34%/ عن الربع الثالث من عام 2011 ومنذ ذلك الحين بدأت قيمة الليرة السورية بالانخفاض. استمر هذا الانخفاض لغاية الربع الثالث من عام 2013.

أثرت مجموعة من العوامل على الليرة السورية، منها ما ارتبط بالنتائج السلبية على الاقتصاد السوري بسبب الحرب والأوضاع الأمنية المتدهورة، ومنها ما ارتبط بسياسات المصرف المركزي. فقد شكلت الأزمة السورية التي بدأت في آذار عام 2011 علامة فارقة في تاريخ تدهور الليرة السورية، إذ شهد سعر صرف الليرة السورية تراجعاً حاداً مدفوعاً بعوامل متعددة كالأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة في البلاد، تراجع الإنتاج المحلي، انخفاض المعروض من القطع الأجنبي بسبب شح عوائد السياحة وتحويلات المغتربين والاستثمار الخارجي، انخفاض الصادرات وفي مقدمتها الصادرات النفطية، زيادة الطلب على القطع الأجنبي بغرض استيراد حاجة القطاعين العام والخاص، وتسديد الديون، تغطية عجز الموازنة عن طريق التمويل بالعجز الأمر الذي أثر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي في سعر صرف الليرة السورية، فضلاً عن عمليات المضاربة على الليرة السورية، وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج. كما ساهمت العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية إلى تفاقم الخلل في سوق الصرف الأجنبي، وأثرت على تدفقات النقد الأجنبي، ودفعت المواطنين نحو تفضيل ادخار الدولارات، في ظل سوق ساده القلق والخوف المتزايد آنذاك من حدوث تدخل عسكري محتمل (تقرير الاستثمار السنوي الثالث عشر لهيئة الاستثمار السورية، 2019؛ تقرير التضخم لمصرف سورية المركزي عن شهر كانون الأول، 2011؛ الاسكوا، 2020؛ ضاهر، 2020؛ الشلبي، 2021).

من جانب آخر، لم يُظهر المصرف المركزي أي استراتيجية ثابتة تتناسب وظروف الأزمة، بل تخبط بقرارات وتوجيهات وإجراءات عديدة أسهمت في إذكاء أزمة سعر الصرف. منذ بدء الأزمة السورية اتبع مصرف سورية المركزي سياسة التدخل المباشر في سوق الصرف التي بددت الاحتياطيات الأجنبية، إذ طرح في البداية كميات من الدولار في السوق المحلي للحفاظ على قيمة الليرة السورية، كما استمر بالعمل بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /84/ تاريخ 2010/3/11 الذي سمح للمواطنين السوريين بشراء عشرة آلاف دولار شهرياً أو ما يعادلها من العملات الأجنبية لغير الأغراض التجارية، إذ تبين وجود مخالفات لهذا القرار فقام المركزي بنشر قوائم اسمية لمئات الأشخاص وطالبهم بإعادة المبالغ المشتراة. في الشهر الخامس لعام 2011 أصدر المصرف المركزي تعميماً على المصارف يضع فيه شروطاً على بيع الدولار للمواطنين ويحدد السقف بـ 5 آلاف دولار شهرياً نتيجة استغلال القرار السابق للقيام بالمضاربات المالية والذي أدى لنقص في الدولار وارتفاع سعر صرفه، وتحولت السوق المخالفة (السوداء) إلى معيار لتسعير العملة الأجنبية وسط طلب مرتفع مع قلة المعروض. تسبب ذلك بحالة من القلق في الأوساط المالية والاقتصادية وتحول هذا التدخل إلى شكل آخر من أشكال المضاربة على العملة المحلية (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، 2010؛ حساني، 2015؛ فضلية وعابد، 2015؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

وكانت لجنة إدارة المركزي قد أصدرت القرار /609/ تاريخ 2011/4/28 وتعديلاته بالقرار رقم /1043/ تاريخ 2011/7/18 المتضمن إلزام المصارف وشركات الصرافة بتنفيذ الحوالات الواردة بحسب نشرة المصرف الرسمية لضمان عدم وجود تلاعب في احتساب قيمة الحوالة ومنع أي جهة خارجية من التدخل في آلية تحديد سعر الصرف (الموقع الرسمي لوكالة سانا، 2011).

وفي خطوة أخرى لتعزيز العملة الوطنية، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) تاريخ 2011/5/2، بهدف رفع أسعار الفائدة على الودائع بمقدار نقطتين مئويتين بغرض دعم الطلب على الليرة السورية وتعزيز إيداعات الليرة لدى المصارف، كما

تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف من 10% إلى 5% بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /5938/ تاريخ 2011/5/2 بهدف حشد السيولة لتمويل الاستثمار وعملية التنمية الاقتصادية (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، 2011؛ التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي، 2017).

واستمر التخبط في القرارات، فكان قرار منع تمويل المستوردات من المصارف الذي رفع الأسعار عالياً وكانت نتائجه قاسية على التجار والمستهلكين معاً فاتخذت الحكومة قراراً بإلغائه وتحديد السلع المسموح بتمويلها التي لا يتجاوز رسمها الجمركي 1٪ وتشمل أهم السلع الضرورية ولكنها لم تلق النتائج المرجوة (حساني، 2015).

حاول المركزي مجدداً التدخل الايجابي لضبط السوق بقراره رقم /1594/ تاريخ 2011/10/20 القاضي ببيع القطع الأجنبي على شكل شرائح إلى مؤسسات الصرافة عبر مزادات علنية وذلك بهدف بث الاستقرار وطمأنة المواطن بأن الليرة قوية وأن السعر في السوق غير النظامية وهمي ومغال، وفي نهاية تشرين الأول عام 2011، نظم المصرف المركزي أول مزاد علني لبيع 25 مليون دولار لمكاتب الصرافة، فمن حيث الفكرة فإن المزاد يعني من يدفع أكثر يحصل على القطع الأجنبي، أي من يعمل على خفض قيمة الليرة السورية أكثر مقابل الدولار يحصل على المبلغ المزمع بيعه، أي من حيث الجوهر مضاربة على العملة الوطنية حرض عليها المصرف المركزي، وإن من حصل على هذه المبالغ عدة شركات للصرافة. نتج عن ذلك استنزاف للقطع الأجنبي وأسهم بارتفاع السعر في السوق السوداء (فضلية وعابد، 2015؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

من جهة أخرى، أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم /4/795/ تاريخ 2011/12/14 المتضمن زيادة أخرى لأسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالليرة السورية بهدف دعم الطلب على الليرة السورية. وفي إطار مساعيه المستمرة لضبط عمليات بيع القطع الأجنبي، وجه المركزي تعميماً بتاريخ 2012/1/2 إلى كل البنوك والمؤسسات المصرفية المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي بعدم إنشاء أية عمليات مصرفية يترتب عليها التزامات بيع القطع الأجنبي مقابل الليرة اعتباراً من تاريخه وحتى إشعار آخر معللاً هذا الإجراء في إطار معالجة الآثار السلبية للأزمة الحالية وضبط عمليات بيع العملة الأجنبية. ولم يتأخر الإشعار الآخر فصدر قرار مخالف للتعميم السابق، إذ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم /249/ تاريخ 2012/1/10 الذي سمح بموجبه للمصارف المرخصة ببيع القطع الأجنبي اللازم لتمويل جميع مستوردات القطاعين المشترك والخاص المسموح استيرادها وذلك من مواردها الذاتية حسب نشرة الصرف الرسمية (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023؛ الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، 2023).

بتاريخ 2012/1/19 صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /1131/ المتضمن منح المصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة حرية وضع نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنها وفقاً لتقييمها ورؤيتها الذاتية لسعر الصرف ووفقاً لقوى وآليات السوق، مع تعهد مصرف سورية المركزي ببيعها القطع الأجنبي المطلوب وفق سعر الصرف الصادر عنها، لتمكين هذه المؤسسات من منافسة السوق غير النظامية واجتذاب القطع الأجنبي وتمويل الطلب على القطع وفقا للأسعار المعلنة من قبلها، والتي تعكس واقع السوق وحركة العرض والطلب دون استغلال. بينما كانت تعليمات المركزي السابقة تلزم كل المؤسسات المصرفية بتنفيذ عمليات وفق نشرة الصرف الصادرة عن المصرف المركزي (التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمصرف سورية المركزي (الأسبوع الأول من شهر شباط)، 2015).

كل هذه الإجراءات لم تحل دون انخفاض قيمة الليرة السورية في السوق. وفي محاولة أخرى لمنع تدهور الليرة السورية، أصدر البنك المركزي القرار رقم /818/م ن/ب4 تاريخ 2012/2/15 المتضمن تعديلات أخرى في أسعار الفائدة الدائنة الصادرة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (795/ 4) تاريخ 2011/12/14. بناء على هذا القرار تم تخفيض الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الودائع لأجل بمقدار 2%. وحافظ المصرف على معدل الفائدة على ودائع التوفير عند 9%، كما تم رفع معدل الفائدة على شهادات الاستثمار من 8% إلى 10%، وذلك بهدف جذب الودائع (الموقع الرسمي لمصرف سورية

المركزي، 2023)، ولكن هذا الإجراء لم يحقق زيادة في الطلب على الليرة، ولم يوقف التراجع في قيمتها بل تسارع انخفاض قيمة الليرة السورية، وهنا اتجهت السلطات السورية نحو تشديد قبضتها على الحوالات المالية، والتي تشكل مصدراً رئيسياً للاحتياطيات الأجنبية، وفي أيار عام 2013، أصدر المصرف المركزي قانوناً يفرض قيوداً على شركات الصرافة العاملة في سورية لصرف جميع الطلبات النقدية الواردة من خارج سورية بالليرة السورية، حتى لو تم تحويلها من الخارج بالعملة الأجنبية. وقد أعقب هذا القرار توسع الشبكات الخاصة التي تعمل في تحويل الأموال في السوق السوداء، ما سمح للأفراد الساعين إلى تحويل الأموال من وإلى سوريا بالقيام بذلك بالعملات الأجنبية، أو على الأقل صرف عملاتهم الأجنبية (على سبيل المثال، الدولار أو اليورو) بسعر الليرة السورية في السوق السوداء، وهو أعلى بكثير من السعر الرسمي (ضاهر، 2020).

بدأ المصرف المركزي بتطبيق تدابير أكثر تقييداً وصرامة لمحاولة وقف الانخفاض المستمر في قيمة الليرة في السوق السوداء. وفي آب 2013، صدر المرسوم التشريعي رقم /54/ الذي منع استخدام العملات الأجنبية في التعاملات داخل سوريا. ووفقاً للقانون السوري فإن إجراء العمليات التجارية يتم بالعملة الوطنية حصراً. وبعد بضعة أشهر، أغلقت السلطات السورية في تشرين الأول عدة شركات صرافة في البلاد، وذلك كجزء من الحملة التي شنتها الحكومة ضد تجار السوق السوداء. هدفت هذه الحملة إلى تقييد وتقليص التجارة في السوق السوداء، وإلى دفع الناس لاستبدال عملاتهم بالأسعار الرسمية لليرة السورية، كما تم في تشرين الثاني عام 2013، تعديل القانون الذي ينظم معاملات تجار العملة، إذ ارتفعت عقوبة صرف العملات الأجنبية دون ترخيص من المصرف المركزي بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات (ضاهر، 2020؛ الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري، 2023؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

في الربع الرابع من عام 2013 شهد سعر الصرف تحسناً بقيمة /27/% مقارنة بالربع الثالث من عام 2013 بفعل إجراءات التدخل الحكومي التي أسهمت في تحقيق تحسن مؤقت في سعر صرف الليرة السورية (الجزائرلي، 2021)،

لم يستمر هذا التحسن طويلاً فمع بداية عام 2014 عاود سعر الصرف الانخفاض، إذ شهدت الليرة السورية تراجعاً حاداً مع بدء هجمات التحالف الدولي الجوية على أهداف داخل سورية في ظل عدم استجابة سوق الصرف لتدخلات المركزي، فقد نفذ 21 جلسة تدخل مباشر خلال عام 2014 وكان أثرها آنياً غير مستدام (الجزائرلي، 2021).

منذ بداية عام 2015 ولغاية الربع الثاني من عام 2016، شهدت الليرة السورية انخفاضات حادة ومتسارعة ووصلت إلى مستوى /527/ ل.س للدولار الواحد في الربع الثاني من عام 2016 وذلك مع زيادة حدة المعارك، وخسارة الحقول النفطية، وتمديد العقوبات الاقتصادية، وزيادة الحاجة للاستيراد واستنزاف الاحتياطيات، مع إصرار المصرف المركزي على الاستمرار في عمليات التدخل وبيع العملات الأجنبية الشحيحة أصلاً (الجزائرلي، 2021)، ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2017 انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي من حوالي 21 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار عام 2015 وقد أدى هذا الوضع إلى تضييق مجالات التصرف أمام المصرف المركزي حيال انخفاض قيمة الليرة (البنك الدولي، 2017). أمام هذه الانخفاضات المتسارعة، عمد مصرف سورية المركزي في نيسان عام 2015 بإلزام المصدّرين بإعادة 100% من القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير بدلاً من 50% كان قد ألزمهم بإعادتها في وقت سابق من عام 2014، وفي تشرين الثاني عام 2015، حصر المصرف المركزي الواردات المسموحة بالسلع الأساسية مثل المدخلات الزراعية والمنتجات الزراعية الجاهزة. ولكن بالرغم من كل تلك الإجراءات، استمر الانخفاض في قيمة الليرة حتى الربع الثاني من عام 2016 (ضاهر، 2020؛ الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري، 2013).

في الربع الثالث من عام 2016 شهد سعر الصرف تحسناً مؤقتاً بالتزامن مع الإنجازات العسكرية للجيش السوري الذي أعطى الليرة السورية دفعة إيجابية. تزامن ذلك مع ضخ مصرف سورية المركزي ملايين الدولارات في السوق لاحتواء أزمة سعر الصرف، إذ أعلن إلزامه جميع شركات الصرافة ببيع المواطنين قطعاً أجنبياً مباشرة بسعر 620 ليرة سورية مقابل الدولار الواحد

دون تقاضي أي عمولات بعد أن كان حدد سعر الصرف الرسمي بـ 513 ليرة (الموقع لرسمي لوزارة الإعلام السورية، 2016؛ الجزائرلي، 2021).

مع ذلك، فقد ثبت أن قدرة السلطات على التدخل بفعالية لدعم العملة محدودة، نتيجة الاستنزاف المستمر للاحتياطيات الأجنبية، إذ فقدت سورية الجزء الأكبر من احتياطيها في تثبيت سعر الصرف أو تمويل عجز الموازنة أو نتيجة تجميد جزء منها بفعل العقوبات. وتشير التقديرات أن 20% من هذه الاحتياطيات لم تستطيع الحكومة السورية الوصول إليها منذ عام 2011 (The World Bank, 2022؛ Gobat and Kostial, 2016). نتيجة لذلك عاود سعر الصرف الانخفاض في الربع الرابع من عام 2016 ولكنه حافظ على نوع من الاستقرار في الربعين الأول والثاني من عام 2017 قبل أن يشهد سعر الصرف تحسناً في الربع الثالث لعام 2017، إذ تحسن سعر الصرف بمعدل قدره /2.89%/ عن الربع الثاني من عام 2017، واستمر هذا التحسن لغاية الربع الثاني من عام 2018. يعود ذلك إلى الاستقرار النسبي الذي شهدته الأوضاع الأمنية في البلاد، وتحسن الناتج المحلي الإجمالي مما أسهم في تأمين جزء من الطلب المحلي عن طريق الإنتاج المحلي، الأمر الذي أدى إلى الحد من الاعتماد على الاستيراد، وتخفيف الضغط على سعر صرف الليرة السورية، فضلاً عن السياسة التي اتبعها مصرف سورية المركزي منذ النصف الثاني من عام 2016 (التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي، 2018).

لقد دعمت السلطات النقدية الجديدة حالة التحسن في سعر الصرف بجملة من الإجراءات والقرارات التي حولت مسار الاتجاه العام لسعر الصرف، إذ اتجه مصرف سورية المركزي نحو تطبيق سياسة عدم التدخل، وكان الدافع الرئيسي لذلك الحفاظ على ما تبقى من الاحتياطيات الوطنية من العملات الأجنبية المستنفذة، ووقف المضاربة المالية على الليرة السورية، وشملت أولى التدابير المتخذة منع مؤسسات الصرافة من القيام بعمليات بيع القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات التجارية (المستوردات)، بهدف إعادة تمويل العمليات التجارية إلى ميدانها الطبيعي والاعتماد على تفعيل دور المصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي في عمليات تمويل المستوردات من مراكزها التشغيلية بالقطع الأجنبي (التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي، 2017).

كما أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم /52/م. ن تاريخ 2017/4/11 المتضمن ضوابط عمليات التسليف بالليرات السورية لدى المصارف العاملة في القطر، التي فرضت من خلالها حدوداً قصوى لكل عملية إقراض بناء على إجمالي حجم الإقراض والفائض عن الحد الأدنى للسيولة لدى المصرف مع إعطاء الأولوية للقروض الخاصة بتمويل العملية الإنتاجية، وهو ما أسهم بتخفيض عرض الليرة السورية من خلال تخفيض حجم التسهيلات وتوجيهها نحو الإنتاج، بالإضافة إلى ربط حجم الإقراض برصيد المكوث للعميل الذي يحتسب كوسطي أرصدة العميل لدى المصرف أو أي مصرف خلال آخر سنتين وهو ما أسهم بتشجيع الأفراد على تعزيز أرصدتهم في المصارف بهدف زيادة الحد الأقصى الذي ممكن أن يقترضوه وبالتالي تخفيف عرض الليرة السورية ********** (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

بتاريخ 2017/10/8 صدر القرار رقم /1280/ المتضمن تنفيذ الحوالات الواردة من الخارج للأغراض الشخصية حصراً بالليرة السورية (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

وفي هذا السياق، صدر القرار رقم 7/ل.إ تاريخ 2018/1/3 جاء في المادة الأولى منه جواز تسليم كامل مبلغ الحوالة التي تفوق 5000 دولار امريكي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية إما بذات العملة الواردة أو ما يعادلها بالعملات المقبولة أو بالليرة السورية بسعر تسليم الحوالات الواردة في نشرة أسعار المصارف والصرافة الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ تنفيذ

********** لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم 52/م.ن تاريخ 2017/4/11 المتعلق بضوابط منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية المنشور على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي.

العملية، وقد ساهم ذلك في زيادة مبالغ الحوالات الواردة عبر شبكات نظامية، كما سمحت المادة /3/ من هذا القرار للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالتصرف بحساباتهم المفتوحة بالعملات الأجنبية وبما لا يتعارض مع أحكام المرسوم التشريعي رقم /33/ لعام 2005 وتعديلاته الخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفق التالي (سحب جزئي أو كلي، تحويل للخارج، تحويل لحساب شخص اخر، بيع الرصيد جزئياً أو كلياً للمصرف المرخص له التعامل بالقطع الأجنبي استناداً لسعر تسليم الحوالات بتاريخ تنفيذ العملية، استخدامه لتمول المستوردات). وقد ساهم هذا القرار بتعزيز الثقة بمصرف سورية المركزي (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

بدءاً من الربع الثاني من عام 2018، عاودت قيمة الليرة الانخفاض واستمرت بالانخفاض التدريجي لغاية الربع الأول من عام 2021 في ظل عجز الميزان التجاري وتقلص الإيرادات العامة وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي وارتفاع الدين الخارجي. كما ساهمت عوامل خارجية في انخفاض قيمة الليرة السورية كالأزمة المالية في لبنان التي بدأت أواخر عام 2019 والتي أدت إلى رفع الطلب على القطع الأجنبي في السوق السورية، حيث تم وضع قيود كبيرة على السحب من حسابات الدولار، وفي ظل اعتماد معظم السوريين المقيمين في سوريا على المصارف اللبنانية لتسيير معاملاتهم ووضع مدخراتهم بالعملة الصعبة، فإن الحد من قدرتهم على الوصول إلى حساباتهم المصرفية في البنوك اللبنانية نتيجة تلك الأزمة المصرفية، قد أدى إلى انخفاض الكمية المتاحة من العملة الصعبة لدى السوريين، وبالتالي نقص العرض من العملة في السوق الداخلية، وارتفاع سعرها مقابل الليرة السورية. من جهة أخرى تم تشديد العقوبات الاقتصادية على سورية من خلال تطبيق قانون قيصر، كما أثرت تداعيات فيروس كورونا في عام 2020 على سعر الصرف في ظل فرض إغلاق المطاعم والأسواق وتعليق الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الحدود الخارجية خاصة مع لبنان، مما أدى إلى انخفاض الصادرات وإعاقة استيراد المواد الخام. كل هذه العوامل أدت إلى اتساع الفجوة بشكل ملحوظ بين سعر الصرف الرسمي والموازي (محشي وآخرون، 2022).

خلال الفترة من الربع الثاني من عام 2018 ولغاية الربع الأول من عام 2021 حاول المصرف المركزي اتخاذ مجموعة تدابير لمحاولة وقف الخسارة الجديدة التي حدثت في قيمة العملة الوطنية، كان من هذه التدابير (ضاهر، 2020؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023؛ الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار السورية، 2023):

- القرار رقم 7/ م. ن تاريخ 17 /2019/2 الذي تم بموجبه رفع معدل الفائدة على الودائع لدى المصارف بالقطع الأجنبي بالدولار الأمريكي واليورو ليصبح بين (Libor+1%–Libor+2%) سنوياً حسب الآجال على الودائع لأجل شريطة ألا يقل الفرق بين أقل معدل على أدنى أجل وأعلى معدل على أطول أجل يحدده المصرف على هذه الودائع عن 1%، وذلك في سبيل تحقيق التوازن النقدي على القطع الأجنبي، والتشجيع على استقطاب الودائع بالقطع الأجنبي (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- في شباط 2019 أصدر البنك المركزي شهادات إيداع بالليرة السورية بقيمة اسمية قدرها 100 مليون ليرة، وبمعدل فائدة 4.5 في المئة واستحقاق بعد سنة واحدة، إلا أن عدم وجود مناخ آمن ومستقر للاستثمار أضعف احتمالات نجاح تدابير كهذه في تخفيف الضغط على الليرة ولو بشكل جزئي (ضاهر، 2020؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- القرار رقم 292/ل.إ تاريخ 2019/3/10، الذي تضمن تعديل المادة الأولى والفقرة رقم /1/ من المادة الرابعة من القرار 1409/م.ن تاريخ 2016/7/24 بهدف مضاعفة قدرة المصارف على تمويل طلبات الاستيراد بالقطع الأجنبي خلال المرحلة الراهنة والمقبلة. وفق القرار المذكور تم رفع نسبة الاحتفاظ بمراكز القطع التشغيلية مدينة أو دائنة لكل مصرف مسموح له بالتعامل بالقطع الأجنبي إلى 2% بدلاً من 1% من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية مما يتيح للمصارف هامشاً أكبر للاحتفاظ بالقطع الأجنبي، كما رفع القرار نسبة مبيعات القطع الأجنبي اليومية المسموح بها من 5 بالألف إلى 1% لتلبية طلبات التمويل بالقطع الأجنبي عن طريق المصارف العاملة، وذلك سعياً من مصرف سورية المركزي لتأمين

متطلبات تمويل مستوردات القطاع الخاص، وحرصاً على تلبية حاجة هذا القطاع من القطع الأجنبي لاستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية ودعم استمرارية العملية الإنتاجية (ضاهر، 2020؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

- في نيسان 2019، خفض المصرف المركزي قائمة المنتجات المستوردة التي يسمح للبنوك بتوريدها أو تمويلها من 40 مادة إلى 13 مادة (معظمها من المواد الغذائية والأدوية) (ضاهر، 2020؛ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- في شباط 2020 أعلن مصرف سورية المركزي تسليم الحوالات الواردة عبر شبكة ويسترن يونيون بالسعر التفضيلي البالغ 700 ليرة سورية للدولار الأمريكي (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- أصدر مجلس النقد والتسليف القرار 17/ م ن تاريخ 2020/02/27 القاضي بتعديل أسعار الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي بما يحقق عوائد مجزية للأفراد والشركات بهدف زيادة قدرة القطاع المصرفي على استقطاب الودائع بالقطع الأجنبي وجذب الإيداعات المتواجدة خارج القنوات الرسمية والمصرفية لتوظيفها بصورة ملائمة لدى المصارف المحلية، كما قام مصرف سورية المركزي برفع سعر الفوائد الممنوحة للمصارف على الودائع بالعملات الأجنبية لتصل إلى libor +4% (ليعود سعر الفائدة تقريباً 5.7%)، وذلك لمحاولة مواكبة أسعار الفوائد في لبنان وإغراء المصارف باستثمار أموالها مع المركزي وبالتالي زيادة العرض النقدي بالدولار الأمريكي (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- في شهر آذار 2020 قام مصرف سورية المركزي بإصدار شهادات إيداع بالليرة السورية القيمة الاسمية للشهادة الواحدة 100 مليون ليرة سورية واستحقاق بعد ستة أشهر (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- تأمين التمويل اللازم لتنفيذ جميع العقود التي تم إبرامها مع كل من السورية للتجارة والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية لاستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية استناداً إلى سعر الصرف وفق نشرة مصرف سورية المركزي بواقع 435 ليرة سورية للدولار الواحد، وتمويل مستوردات السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي بالسعر التفضيلي البالغ 700 ليرة سورية للدولار الواحد عن طريق المصارف المخصص لها التعامل بالقطع الأجنبي، وبالنسبة لإعادة القطع التصديري، فقد تم وضع آلية اختيارية تتضمن شراء القطع من المصدرين وفق السعر التفضيلي البالغ حالياً 700 ليرة سورية للدولار الواحد مع زيادة بنسبة 15% كحوافز تصديرية مع أفضلية في تمويل المستوردات للمصدرين بالسعر التفضيلي أيضاً شريطة تقديم الوثائق المؤيدة للتصدير (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).
- تقييد عمليات السحب اليومية من الحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمبلغ 2 مليون ليرة سورية فقط (الموقع الرسمي لرئاسة مجلي الوزراء، 2023)
- تعديل سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ليتم التداول عليه بسعر /1259/ ل.س بتاريخ 2020/6/17، بهدف ردم الفجوة بين سعر السوق وسعر الحوالات وجذبها عبر الطرق الرسمية الآمنة (تقرير التضخم لمصرف سورية المركزي عن شهر حزيران، 2020).
- في نيسان 2021 تم تعديل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ليصبح 2512 ليرة ورفع سعر شراء الدولار لتسليم الحوالات الواردة إلى سورية إلى 2500 ليرة وتشجيع الحوالات الخارجية وجذبها عبر الأقنية النظامية بما يحقق مورداً إضافياً من القطع الأجنبي. وحدد المصرف سعر نشرة البدلات بـ 2525 ليرة لكل دولار واحد (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023).

في الربع الثاني من عام 2021 شهدت الليرة السورية تحسناً مؤقتاً بنسبة /7.16/% مقارنة عما هو عليه في الربع الأول من عام 2021 نتيجة التدخلات الأمنية المباشرة في سوق القطع واعتقال بعض المتاجرين بالدولار، إضافة إلى قرار المصرف المركزي بتحديد سقف السحوبات اليومية بغرض ضبط السيولة النقدية بالليرة السورية في السوق والحد من عمليات المضاربة (محشي وآخرون، 2022). كما ساهم فرض السلطات السورية القيود على الاستيراد في تقييد استخدام

احتياطيات العملة الأجنبية المحدودة في الواردات الغذائية الأساسية، وبالتالي تقليل الطلب على الدولار الأمريكي. علاوة على ذلك، في ظل تخفيض قائمة السلع الأساسية التي يتم استيرادها بأسعار الصرف التفضيلية، انخفضت هوامش الربحية للمستوردين، وبالتالي، تراجع الحافز على الاستيراد. كما أدى تضاؤل الحافز، إلى جانب ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين، إلى انخفاض الطلب على الواردات (The World Bank, 2022).

لم يستمر تحسن سعر الصرف في تلك الفترة، لأن هذا التحسن لم يرتبط بإصلاحات هيكلية وانتعاش اقتصادي، إنما كان تحسن ظاهري تماماً (محشي وآخرون، 2022) وبدءاً من الربع الثالث من عام 2021 عاودت قيمة الليرة السورية الانخفاض وشهدت انخفاضات متتالية حتى وصلت إلى أقل قيمة لها في الربع الرابع من عام 2022. كان انخفاض قيمة العملة مدفوعاً بأسباب متعددة، كعجز الميزان التجاري وارتفاع الدين الخارجي وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع تكلفة الاستيراد والتحويلات المالية في ظل العقوبات الاقتصادية (محشي وآخرون، 2022). كما تسببت الحرب في أوكرانيا بداية عام 2022 بصدمة لأسواق السلع الأساسية، مما دفع أسعار الغذاء والوقود في سورية إلى الارتفاع أكثر وأكثر. ولكون سورية مستورداً صافياً للغذاء والوقود، فقد أثر ارتفاع الأسعار هذا سلباً على موازين التجارة الخارجية لسورية والتضخم والاحتياطيات الدولية (The World Bank, 2022). وفي هذا السياق قام مصرف سورية المركزي بتعديل سعر صرف الحوالات في نيسان وأيلول عام 2022 ليصبح /2814/ ل.س و/3015/ ل.س على التوالي بينما كان سعر صرف السوق السوداء /3915/ ل.س /4510/ ل.س على التوالي. كما صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 68/ م تاريخ 2022/4/3 المتضمن رفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل شهر وحسابات الاستثمار بالليرة السورية ليصبح 11% بدلاً من 7% و10% على التوالي بقصد زيادة الأموال المودعة لدى المصارف وتعزيز قدرتها على إقراض الأنشطة الإنتاجية (الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، 2023) ولكن لم يكن لهذا القرار أثر إيجابي في ظل نسب التضخم السائدة وتراجع في قدرة الدخل على الاستهلاك، وتقييد السحوبات، واستمر الانخفاض في سعر الصرف حتى بلغ /5487.34/ ل.س إذ تراجعت الليرة بمقدار 117 ضعف في نهاية عام 2022 مقارنة بالربع الأول من عام 2011 بالمقابل كان سعر الصرف الرسمي ثابتاً عند مستوى /2512/ ل.س.

يوضح المنحنى البياني التالي الاتجاه الذي سلكه معدل تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي:

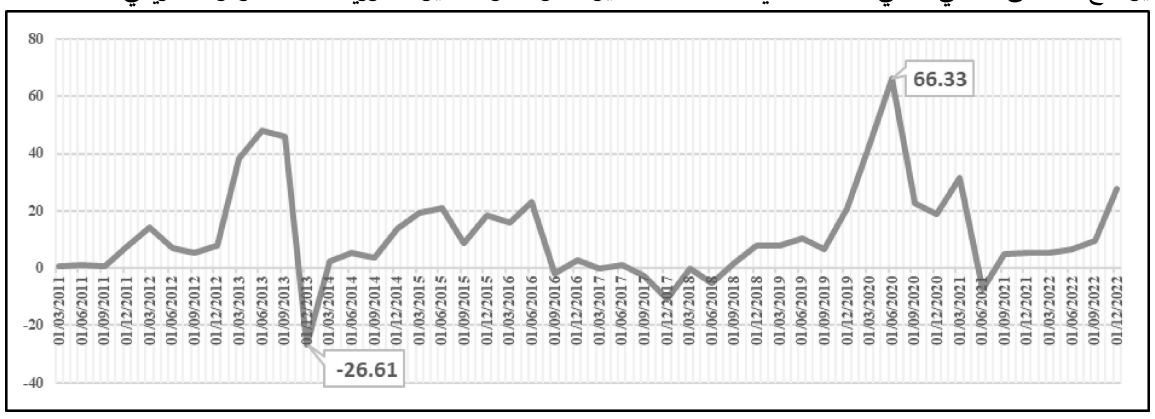

الشكل رقم (1): معدل تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الموازي التي تم الحصول عليها من مصرف سورية المركزي

– الحد الأقصى للخسارة المتراكمة C_{MAXt}: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لسلسة C_{MAX} /0.71/، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري للسلسلة /0.22/، وبطرح القيمتين نحصل على عتبة الأزمة المالية في سوق الصرف الأجنبي، إذ تبلغ قيمتها /0.49/، وبالتمثيل البياني للسلسلة نحصل على الشكل التالي:

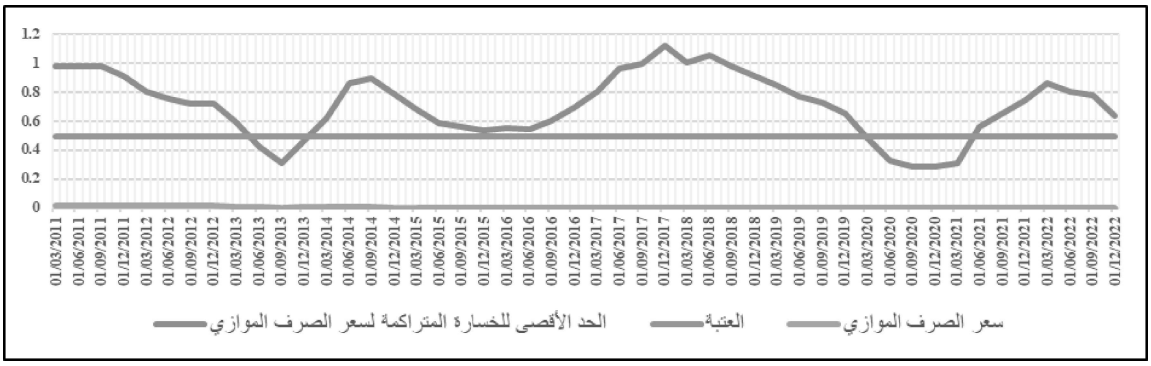

الشكل رقم (2): الحد الأقصى للخسارة المتراكمة، المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الموازي التي تم الحصول عليها من مصرف سورية المركزي

حسب الشكل (2)، نلاحظ انخفاض مؤشر C_{MAXt} إلى ما دون العتبة في مكانين. حدث الانهيار الأول في الربع الثالث من عام 2013، انخفض C_{MAXt} إلى ما دون العتبة المحددة، بدأ هذا الانهيار في الربع الذي وصل فيه سعر الصرف إلى أعلى مستوى تاريخي له خلال فترة السنة السابقة للربع الذي حدث فيه الانهيار. كانت أعلى قيمة للمؤشر في الربع الثالث من عام 2012 أي بداية ملامح الضغط في سوق الصرف الأجنبي. بالنسبة لهذا المؤشر يمثل الانتعاش أو التعافي التاريخ الذي يلي بداية الانهيار، حيث يكون سعر الصرف مساوياً أو أكبر من الحد الأقصى لمستوى المؤشر قبل الانهيار. ولكن من الملاحظ عدم وصول مؤشر سعر الصرف إلى مستواه الأقصى قبل الانهيار بل كان هناك نهاية لفترة الانهيار عندما تجاوز مؤشر C_{MAXt} العتبة المحددة أي في الربع الأول من عام 2014، ولكن لم يكن هناك فترة انتعاش أو تعافي بل استمر تراجع قيمة الليرة السورية حتى حدث الانهيار الثاني.

حدث الانهيار الثاني بالربع الأول من عام 2020، كان بدء الانهيار بالربع الأول من عام 2019. لقد انخفض سعر الصرف بالربع الأول من عام 2020 مقارنة بمستواه الأعلى بنسبة 51%. وكما هو الحال في الانهيار الأول، لم يصل مؤشر سعر الصرف إلى مستواه الأقصى قبل الانهيار أي لم يكن هناك فترة انتعاش أو تعافي بل استمر تراجع قيمة الليرة السورية حتى نهاية عام 2022.

– التقلبات المحققة لسوق الصرف: يوضح المنحنى البياني التالي التقلبات المحققة لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي:

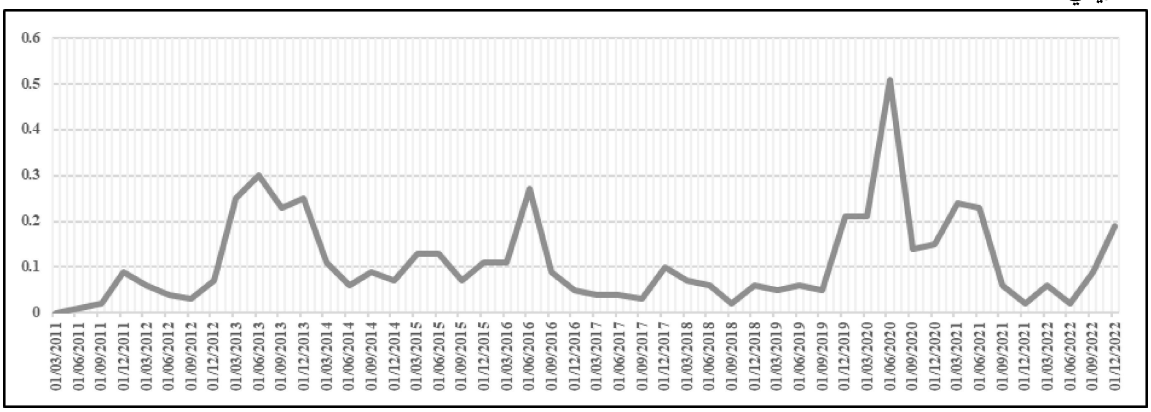

الشكل رقم (3): التقلبات المحققة لسوق الصرف، المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الموازي التي تم الحصول عليها من مصرف سورية المركزي.

نلاحظ من الشكل (3) أن سلسلة تقلبات سعر الصرف مستقرة بشكل عام حتى الربع الثالث من عام 2011. ولكن بدءاً من الربع الرابع من عام 2011 بدأت التقلبات في سوق الصرف واستمرت لغاية الربع الرابع من عام 2022 ولم يتسم سعر

الصرف بالاستقرار بل شهد زيادة في حدة التقلبات وكان هناك فترات من التقلبات المتزايدة وفترات أخرى من التقلبات المتناقصة مما يشير إلى أن سوق الصرف عانى من الضغط المالي وعدم الاستقرار.

9. النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أثرت الأزمة السورية وما نتج عنها من تداعيات بشكل كبير على سعر صرف الليرة السورية، إذ تراجعت الليرة السورية بمقدار 117 ضعف بحلول نهاية عام 2022 وذلك في ظل انخفاض موارد البلد من القطع الأجنبي وزيادة النفقات منه لتأمين احتياجات المواطنين، وانخفاض مستوى الإنتاج المحلي وتراجع التصدير مقابل الاعتماد الكلي على الاستيراد، وتراجع الاستثمار الأجنبي، والمضاربة المالية، فضلاً عن العقوبات الأوروبية والأمريكية التي تم فرضها على سورية، كما كان للأزمة المالية في لبنان وتداعيات فيروس كورونا والأزمة في أوكرانيا دوراً في تراجع قيمة الليرة السورية.

– لعبت سياسات مصرف سورية المركزي غير المتناسقة دوراً كبيراً في تقلبات سعر الصرف وارتفاع المضاربة على العملة مما أدى إلى تضخم كبير وخسائر في الاحتياطي الأجنبي. وفي حزيران عام 2016 بدأ المركزي باتباع سياسة عدم التدخل في السوق بسبب انخفاض احتياطاته من القطع الأجنبي بشكل كبير، وذلك بعد خمس سنوات من التدخل المباشر في السوق وقد ساهمت سياسة ترشيد الاستيراد التي تم اتباعها في ضبط الطلب على العملة الأجنبية مما خفف نسبياً من تدهور العملة ولكن لم تترافق هذه الإجراءات بإصلاحات هيكلية وانتعاش اقتصادي، إنما كان تحسن سعر الصرف ظاهري ومؤقت.

– بدءاً من الربع الثالث من عام 2012 ومع بداية تداعيات الأزمة السورية بدأت ملامح الضغط في سوق الصرف الأجنبي، وبحسب مؤشر C_{MAXt} نلاحظ حدوث انهيارين في أسعار الصرف. حدث الانهيار الأول في الربع الثالث من عام 2013 في حين حدث الانهيار الثاني في الربع الأول من عام 2020 ومن الملاحظ أنه في كلتا حالتي الانهيار لم يكن هناك فترة انتعاش أو تعافي بل استمر الضغط في سوق الصرف الأجنبي واستمر تراجع قيمة الليرة السورية لغاية الربع الرابع من عام 2022.

– كانت سلسلة تقلبات سعر الصرف مستقرة بشكل عام حتى الربع الثالث من عام 2011. ولكن بدءاً من الربع الرابع من عام 2011 بدأت التقلبات في سوق الصرف واستمرت لغاية الربع الرابع من عام 2022 ولم يتسم سعر الصرف بالاستقرار بل شهد زيادة في حدة التقلبات وكان هناك فترات من التقلبات المتزايدة وفترات أخرى من التقلبات المتناقصة مما يشير إلى أن سوق الصرف عانى من الضغط المالي وعدم الاستقرار حسب مؤشر التقلبات المحققة.

التوصيات:

1. دعم العملية الإنتاجية وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. التأكيد على الاستمرار باقتصار الاستيراد على مستلزمات الإنتاج وتشجيع الصناعات التصديرية وتقديم المحفزات لاستقطاب رجال الأعمال المغتربين للاستثمار داخل البلاد.
3. إعطاء الأولوية لدعم صناعات السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج مثل صناعات الأسمدة والأدوية والحديد ومواد البناء.
4. تقليص الفارق بين سعر صرف الحوالات وسعر الصرف الموازي بقصد جذب الحوالات بشكل أكبر واستخدامها في دعم احتياطيات القطع الأجنبي وتمويل المستوردات.

المراجع:

– **التقارير:**

1. الاسكوا (2020). **سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب**. بيروت: الأمم المتحدة.
2. البنك الدولي (2017). **خسائر الحرب التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا**.

3. ضاهر، جوزيف (2020). **الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية**. مركز روبرت شومان للدراسات العليا بالجامعة الأوروبية بفلورنسا.

4. محشي، زكي وحاج علي، حلا والنقيب، سامر (2022). **آليات الاستغلال: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال النزاع**. مؤسسة فريدريش إيبرت

– الأبحاث:

1. الجزائرلي، ليلى (2021). **تحليل أثر تقلبات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة (2011–2017)**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 37(1): 34–9.

2. حساني، عبد الرزاق (2015). **تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 31(2): 236–207.

3. الشلبي، مطيع (2021). **أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 37(2): 258–215.

4. عيسى، هيثم وحبيب، راقي (2021). **دراسة تحليلية للاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة (1990–2016)**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 43(1): 294–275.

5. فضلية، عابد وعابد، سينان (2015). **أثر السياسات النقدية على القيمة الشرائية لليرة السورية (2001–2013)**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37(5): 270–249.

6. محمود، ريم وزينة، رزان (2015). **محددات سعر الصرف الحقيقي في سورية خلال الفترة (1990–2011)**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37(4): 514–495.

– المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء http://www.pministry.gov.sy
2. الموقع الرسمي للوكالة العربية السورية للأنباء سانا http//www.sana.sy
3. الموقع الرسمي لمجلس الشعب السوري http://www.parliament.gov.sy
4. الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي http://www.banquecentrale.gov.sy
5. الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار السورية http://www.sia.gov.sy
6. الموقع الرسمي لوزارة الإعلام السورية http://www.moi.gov.sy

– Books:

1. Madura, J., (2010). **International Financial Management**. Thomson, South–Western.

– Reports:

1. The World Bank., **(2022). Syria Economic Monitor Lost Generation of Syrians**.

– Researches:

1. Ahamed, F., (2021). **Macroeconomic Impact of Covid–19: A case study on Bangladesh**. Journal of Economics and Finance, 12(1): 24–29.

2. Akter, R., (2021). **Factors that Determinates and Influences Foreign Exchange Rates**. International Journal of All Research Education and Scientific Methods, 9(4): 765–768.

3. Andersen, T., Bollerslev, T., (1998). **Answering The Skeptics: Yes, Standard Volatility Models Do Provide Accurate Forecasts**. International Economic Review. 39(4): 885–905.

4. Aye, G., and Harris, L., (2019). **The effect of real exchange rate volatility on income distribution in South Africa**. United Nations University. Working paper.

5. Bunescu, L., (2014). **The Impact of External Debt on Exchange Rate Variation in Romania**. Economics and Sociology, 7(3): 104-115.

6. Crockett, A., (1981). **Determinants of Exchange Rate Movements: a review**. International Monetary Fund.

7. Ekinci, A., (2013). **Financial Stress Index for Turkey**. Doğuş University Magazine, 14(2): 213-229.

8. Escaleras, M., Register, C., (2011). **Natural Disasters and Foreign Direct Investment**. Land Economics, University of Wisconsin Press,87(2): 346-363.

9. Fratzscher, M., (2002). **On currency crisis and contagion**. European central bank, working paper No.139

10. Fufa, D., and Zeleke, B., (2018). **Forecasting the Volatility of Ethiopian Birr/Euro Exchange Rate Using Garch-Type Models**. Ann. Data. Sci, 5(4): 529-547.

11. Girton, L., and Roper, D., (1977). **monetary model of exchange market pressure applied to the postwar Canadian experience**. The American Economic Review, 76(4): 537-548.

12. Gobat, J., and Kostial, K., (2016). **Syria's Conflict Economy**. International Monetary Fund, WP/16/123

13. Holló, D., (2012). **A system-wide financial stress indicator for the Hungarian financial system**. central bank of Hungary, No. 105, pp. 1-37.

14. Ilesanmi, K., and Tewari, D., (2020). **Financial Stress Index and Economic Activity in South Africa: New Evidence**. Economies. 11(4): 113-132.

15. Khan, M., and Ahmad, E., (2020). **Measurement of Stock Market Crisis & its Dimensions: Evidence from Pakistan**. Review of Economics and Development Studies, 6(2): 289-299.

16. Nwosa, PH., (2017). **Fiscal Policy and Exchange Rate Movement in Nigeria**. Acta Universitatis Danubius. Oeconomica, 13(3): 115-127.

17. Oskooee, M., (2001). **Nominal and real effective exchange rates of middle eastern countries and their trade performance**. Applied Economics, 33: 103-111.

18. Park, D., Ramayandi, A., and Tian, SH., (2020). **Debt Buildup and Currency Vulnerability**. Asian Development Bank. Working Paper, No. 623.

19. Patel, S., and Sarkar, A., (1998). **Crises in developed and emerging stock markets**. Financial Analysts Journal, 54(6): 50-61.

20. Senapati, M., and Kavediya, R., (2020). **Measuring Financial Stress in India**. Reserve Bank of India. Working Paper.

21. Tanner, E., (2001). **Exchange Market Pressure and Monetary Policy: Asia and Latin America in the 1990s**. international Monetary Fund, 47(3): 311–333.

22. Wahyudi, H., Palupi, W., and Suparta, I., (2023). **Determinants of short and long–term exchange market pressure in Indonesia**. Journal Ekonomi & Studi Pembangunan, 24(1): 14–31.